من 31 غشت إلى 6 شتنبر 2023

الديمقراطي °DO₹V °V₹Ľ;KO°+₹

الثمن: 4 دراهم

عبد المومن شباري فقيد النهج الديمقراطي

> جريدة أسبوعية تصدر كل خميس < المدير المسؤول: جمال براجع

< مدير النشر: الحسين بوسحابي

< رئيس التحرير: التيتي الحبيب



### الكتلة الطبقية تستنزف جيوب الكادحين وخيرات البلاد

تدهور الأوضاع فك سياسة عمومية ترقيعية

غربية الأرار

عنها وإطلاق دينامية نضالية من أجل فرض الزيادات في الأجور وتحقيق مساواة SMAG مع SMAG وفرض تسوية ملفات النزاعات الشغلية وعلى رأسها حالة سيكوميك. يعتبرتهديد الحق في الماء الشروب أحد أخطر التهديدات التى تحيق

بجماهير شعبنا في مجمل مناطق المغرب ولذلك وجب النضال ضد سياسات الدولة لوقف هذا التراجع الخطير وذلك ب: + خوض النضال من أجل تحقيق الأمن الغذائي بما يعني إنجاز الإصلاح

الزراعي وخدمة مصالح الفلاحين المنتجين وحماية الثروات المائية والزراعية + التصدي العاجل للوضعية الخطيرة لندرة الماء الشروب تستلزم التدخل

العاجل للدولة قصد توفير الماء الكافي والجيد للمناطق المنكوبة وإعلانها

+ إعطاء الأولوية وباستعجال لوضع خطة محاربة تبذير الماء، وذلك بإغلاق المسابح الخاصة للطبقة البورجوازية وملاعب الكولف المتعددة والتي تستهلك ما لا يقل عن 5000 متر مكعب يوميا، وهو ما يعادل استهلاك تجمع بشري من 12000 نسمة؛

+ الإقلاع الفورى عن الزراعات الموجهة للتصدير وإقامة زراعات تستجيب للحاجيات الغذائية الأساسية للشعب وطرد المستثمرين الصهاينة الذين يوسعون من الزراعات الحديثة المستهلكة للماء، عبر بناء أحواض مفتوحة لجمع المياه وهو ما يتسبب في إتلاف كميات هائلة من الماء عبر التبخر، بسبب الارتفاع الحراري.

على القوى المناضلة أن تستجمع صفوفها وتعيد الحيوية للمبادرات النضالية ولإعادة بناء الإطارات المشتركة من جبهات وتنسيقيات وإبداع كل الأشكال التي تسمح بحشد القوى ورص الصفوف حتى تجد الجماهير المستعدة للنضال الأدوات التى تسعفها وتوحدها وتوجهها من أجل الانتصار على القوى الرجعية وعلى المستبدين الاحتكاريين أعداء الشعب. وعلى المناضلين الماركسيين اللينينيين المقتنعين بمهمة بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة أن يكونوا في مقدمة الصفوف للدفاع المبدئي والمستميت على مصالح جماهير شعبنا وفي مقدمتها المصالح العمالية.

يتسم الوضع السياسي العام في بلادنا باستمرار الازمة العامة لنظام الرأسمالية التبعية السائد على كافة المستويات، في ارتباط بالأزمة العامة المتواصلة للرأسمالية على الصعيد العالمي.

كلمة المكتب السياسي في أربعينية والد الشهيد زروال، الفقيد الحاج عبد القادر

الأفق الانتظاري من سياسات الدولة

افريقيا والغرب، طبول الحرب لحاولة ادامة الاستعباد والنهب

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشباب المغربي

جميع المؤشرات الموضوعة لفرض خطة تدبير سنة جديدة من الاستبداد والهيمنة لكمشة من البرجوازية الاحتكارية وكبار ملاك الأراضي والأطر العليا المدنية والعسكرية لأجهزة الدولة تبين أن الحل المطبق على أرض الواقع هو المزيد من استنزاف جيوب الطبقات الشعبية، عبر إثقال ميزانية الدولة بالمديونية، وعبر المزيد من إطلاق يد الاحتكاريين في نهب ما تبقى من القدرة الشرائية، وعبر التخلص من كل واجبات الدولة في توفير الخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة ونقل وشغل...وعبر المزيد من هدر الثروات الطبيعية والاستهتار بمستقبل الجماهير الشعبية إلى حد أن الفقر انتشر ليعم أكثر من ثلثي ساكنة المغرب، وبات خطر الجوع والعطش يتهدد الناس

كلمة العدد

إنها سنة المزيد من الفقر والتجويع والتعطيش التي تنتظر الأغلبية الساحقة من جماهير شعبنا إذا ما تركت الكتلة الطبقية السائدة تسرح وتمرح في خيرات البلاد.

إن هذه الوضعية ليست ولن تكون قدرا محتوما على شعبنا، ولذلك من الواجب على جميع القوى الديمقراطية والمناضلة العمل الوحدوي لتوقيف هذا التوجه الاستبدادي والاستغلالي وفرض إرادة الجماهير في العيش الكريم الحافظ للحقوق الأساسية للجميع.

ومن أجل التصدي للهجوم البغيض على حقوق ومكتسبات شعبنا فعلينا على المستوى:

+ السياسي: خوض النضال الوحدوي تحت شعار واضح نقترحه " لا للمافيا المخزنية، نعم للمقاومة الشعبية." وهو شعار يؤطر عملنا في كافة

+ الاقتصادي والاجتماعي: خوض النضال من أجل توقيف مسلسل التفقير وضرب القدرة الشرائية والتراجع عن الغلاء والمطالبة بالزيادة في الأجور وتطبيق السلم المتحرك للأسعار. ورفض كل مساس بالحقوق الاجتماعية وتوقيف إلغاء صندوق المقاصة وإلقاء تبعات الأزمة على كاهل الطبقة العاملة وباقى الشغيلة.

+ النقابي: خوض النضال النقابي التضامني والوحدوي من أجل الدفاع عن الحقوق والمكتسبات التي تنوي الباطرونا بتشجيع من الدولة التخلي

annahjad@gmail. com

السحب: Anté Prima

من 31 إلى 6 شتنبر 2023



### كلمة المكتب السياسي في أربعينية والد الشهيد زروال، الفقيد الحاج عبد القادر

الرفاق/ات، الأصدقاء/ات

عائلة الشهيد عبد اللطيف زروال والفقيد الحاج عبد القادر زروال ن وفي مقدمتها الحاجة فاطنة أم الشهيد عبد اللطيف وزوجة الفقيد الحاج عبد القادر.

عائلات الشهداء والمختطفين والمعتقلين السياسيين،

الرفاق/ات ممثلو/ات الهيئات الحاضرة معنا،

الحضور الكريم، باسم المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي، وباسم كافة مناضلي/ات الحزب، نحييكم/ن تحية النضال والصمود والوفاء للشهداء، ونشكركم /ن بحرارة على تلبية الدعوة والحضور في هذه المناسبة الغالية: مناسبة إحياء أربعينية الحاج عبد القادر زروال، أب الشهيد عبد اللطيف زروال شهيد الحركة الماركسية اللينينية ومنظمة إلى الأمام والحركة

> التقدمية والشعب المغربي، والتى يتم تخليدها تحت شعار "عهدا للشهيد والفقيد، كل الحقيقة في اغتيال شهيدنا عبد اللطيف زروال".

> الرفاق/ات، عائلة الفقيد والشهيد، عائلات الشهداء والمختطفين والمعتقلين السياسيين، الحضور الكريم،

> يأتى تخليد حزبنا لأربعينية الفقيد الحاج عبد القادر زروال إحياء لروحه الطاهرة، وعربون اعتراف وتقدير لنضاله وصموده في وجه الاستعمار القديم والجديد ووفائه وإخلاصه وتفانيه في النضال الوطنى والديمقراطى وفي ملف الشهيد عبد اللطيف زروال رغم القمع والاعتقال والحصار والمضايقات التي تعرض لها،

هو وأفراد عائلته، من طرف قوى وأذناب الاستعمار والنظام المخزني.

ومن الصعوبة، في هذه المناسبة، تعداد مناقب الفقيد والأدوار التي قام بها في النضال الوطني ضد الاستعمار والنضال من أجل الديمقراطية والحرية والكرامة في ظل النظام المخزني الاستبدادي، وعلى الخصوص في ملف الشهداء والمعتقلين والمختطفين، وضمنه ملف الشهيد عبد اللطيف.

وما يمكن قوله في هذه المناسبة أن شخصيته امتزجت فيها الصفات والأخلاق الإنسانية الراقية والنبيلة من صدق ووفاء وإخلاص وحب الخير للناس ومساعدتهم... وخصال الفكر والعلم والشغف بالمعرفة والثقافة، وربط كل ذلك بالممارسة من خلال الانخراط في النضال الوطني ضد الاستعمار، حيث عرف بدوره في نشر الفكر الوطني وخاصة في منطقة أولاد احريز بتأسيسه لمدرسة أولاد مومن سنة 1947، التي أصبحت مشتلا للفكر والوعي الوطني في المنطقة. ولم يتأخر

انتقام المستعمر منه، بحيث تم اعتقاله عقب انتفاضة المغاربة بعد اغتيال القائد النقابي التونسي فرحات حشاد في 1952، وتم إبعاده من منطقته نحو الدار البيضاء التي سرعان ما ارتبط فيها بخلايا المقاومة.

ولعل إدراك الحاج عبد القادر لأهمية الوعي في النضال الوطنى وفي تقدم المجتمع هو ما جعله يكرس كل جهوده للتربية والتوعية ونشر المعرفة والثقافة والعلم، وحث الناس على تعليم أبنائهم، ونقل هذا الوعى إلى الممارسة في مقاومة الاستعمار والظلم والاستبداد. وكانت أسرته الصغيرة بمثابة الخلية التي تجسد فيها هذا الوعى. وهو ما كثفه الشهيد عبد اللطيف زروال في رسالته عندما خاطب والده الحاج عبد القادر بقوله "أبي انت الذي صنعت مني ثوريا". وهو اعتراف صريح بالتأثير الحاسم للفقيد في حياة الشهيد عبد اللطيف

عن الحقيقة كاملة في ملف الشهيد وتمكينه من رفاته ومحاسبة المسؤولين عن اغتياله، رغم كل الضغوطات وإغراءات ما يسمى ب"هيئة الإنصاف والمصالحة".

وكان أمل الحاج عبد القادر أن يتمكن من رفات ابنه الشهيد ليقيم له قبرا وشاهدا، لكن للأسف، أبى النظام المخزني الاستبدادي إلا أن يحرمه من ذلك مستمرا في غيه وإمعانه في سياسة الانتقام من عائلة الشهيد.

الرفاق/ات، عائلة الشهيد، عائلات الشهداء والمختطفين والمعتقلين السياسيين

الحضور الكريم،

إن ملف الشهيد عبد اللطيف وملف الشهداء والمختطفين والمعتقلين السياسيين سيبقى مفتوحا. وواهم من يحاول إقباره أو الالتفاف حوله. ونحن

في حرزب النهج الديمقراطي العمالي، إلى جانب كافة القوى الديمقراطية، نجدد تأكيدنا على الاستمرار في النضال من أجل الكشف عن الحقيقة كاملة في هذا الملف ومحاسبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات الجسيمة وجبر الضرر الفردي والجماعي والاعتذار الرسمى للدولة. هذا النضال الذي نعتبره جازءا من النضال العام للشعب المغربي ضد النظام المخزني الذي ازداد تغولا واستبدادا ومن أجل التحرر الوطني والديمقراطية وعلى طريق الاشتراكية.

ولا يفوتنا بهذه المناسبة من أن نعبر عن تضامننا مع المعتقلين السياسيين، والمطالبة بإطلاق سراحهم فورا، وعن تضامننا مع كافة النضالات العمالية والشعبية

ومنها نضالات عمال وعاملات شركة سيكوميك بمكناس، تضامننا مع الرفيقة أمينة الصرايدي التي تتعرض للمتابعة القضائية بناء على شكاية كيدية للانتقام منها على دورها النضالي في معركة عاملات وعمال الشركة.

فتحية إجلال واعتزاز وتقدير للحاج عبد القادر زروال ولروحه الطيبة السلام والسكينة، ولأسرته الصغيرة والكبيرة الصبر والسلوان. وعهدا له وللشهيد عبد اللطيف وللحاجة فاطنة زوجة الفقيد ووالدة الشهيد وكافة الشهداء والمختطفين وعائلاتهم وللشعب المغربي بأننا سنستمر في النضال حتى الكشف عن الحقيقة كاملة ومحاسبة الجلادين وجبر الضرر، بناء مجتمع الحرية والكرامة والعدالة والمساواة.

> المجد والخلود للشهداء الحرية لكافة المعتقلين السياسيين. ونضالنا مستمر حتى النصر.



وفي مساره الفكري والثقافي والسياسى مما أهله وهو في بداية شبابه إلى أن يصبح مثقفا ثوريا وقائدا سياسيا من قادة الحركة الماركسية اللينينية المغربية ومنظمة إلى الأمام التي كان من مؤسسيها وقادتها.

أيها الحضور الكريم،

.....

لا يمكن كذلك، الحديث عن الحاج عبد القادر دون ذكر التضحيات التي قام بها الى جانب أسرته وصموده في وجه القمع واستبداد النظام المخزني وأجهزته القمعية إبان اعتقال الشهيد عبد اللطيف وبعد استشهاده. فكلنا يعلم ما تعرض له من تعذيب همجى في المعتقل السيء الذكر "درب مولاى الشريف" بمعية الشهيد عبد اللطيف على يد الجلادين وعلى رأسهم قدور اليوسفى عقب اختطافه في 1974. وما تعرض له هو وأسرته لاحقا من قمع وحصار ومضايقات في إطار سياسة الانتقام والترهيب المخزنية لأسر الشهداء والمختطفين والمعتقلين، وكيف ظل صامدا شامخا في وجه هذا الإرهاب المخزني، لا يقبل بأقل من الكشف

### لا بديل عن المقاومة الشعبية

# حزب النهج الديمقراطي العمالي:

# معالجة إشكالية العطش لا يمكن فصلها عن فك الارتباط بالدوائر الامبريالية

تتفاقم أزمة العطش بشكل متزايد في العديد من الدواوير وامتدت خلال الأسابيع الاخيرة إلى العديد من القرى والمدن بسبب التراجع الكبير عن تزويدها بالماء الصالح للشرب. فمن مناطق الجنوب كمدينة زاكورة إلى المنطقة الشرقية وجدة ونواحيها مرورا بمناطق الحوز والرحامنة والأطلس ثم أخيرا أقاليم ودواوير جهة الوسط كإقليم الخميسات ونواحيه، تتوسع دائرة العطش وتدفع بالعديد من المتضررين إلى تنظيم الاحتجاجات أمام المصالح المخزنية.

و كعادته، يحاول النظام وحكومته الرجعية تبرير أزمة العطش وخطورتها على الجماهير الشعبية، كتحصيل حاصل للتغيرات المناخية المتسمة بظاهرة الجفاف، فيما السبب الرئيسى يعود إلى الاختيارات السياسية المتبعة، المملاة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، التي صنضت المغرب كبلد فلاحي في قسمة العمل الدولية. فمنذ الاستقلال الشكلي، ركز النظام على ما سمي ب "سياسة السدود"، حيث تم بناء حوالي 150 سـدا كبيرا في مختلف المناطق الفلاحية، قصد تزويد الملاكين العقاريين الكبار بالتجهيزات الهيدروفلاحية الحديثة ودعمهم لإنتاج الزراعات الموجهة للتصدير: الطماطم والحوامض وهي الزراعات الأكثر استهلاكا للماء، في حين يتم استيراد حوالي نصف احتياجات الشعب من الحبوب وهي الزراعات الأقل استهلاكا للماء. وتستمر نفس الاختيارات السياسية، من خلال مخطط المغرب الأخضر،خلال العقدين الأخيرين، الذي ركزمن جديد، على دعم الرأسماليين الأجانب والمحليين المستثمرين في القطاع الفلاحي، عبر تعزيز الزراعات الموجهة للتصدير والتوجه نحو حفر الآبار، مما أدى إلى استنزاف الفرشة المائية في العديد من المناطق. وقد أدت الانعكاسات السلبية لهذا الاستنزاف وتزامنها مع توالي

سنوات الجفاف إلى إتلاف مساحات هامة من الخضروات الموجهة للسوق المحلي مما أدى إلى الارتفاع المهول لأثمانها واكتواء جماهير المستهلكين بنيران هذا الغلاء. بالإضافة إلى هذه الأوضاع المقلقة، ينضاف تغلغل المستثمرين الصهاينة الذين منح لهم النظام ضيعات شاسعة لزراعة الافوكا والفراولة، في إطار اتفاقيته التطبيعية مع هذا الكيان الغاصب.

تتشكل الموارد المائية في المغرب من حجم إجمالي يقدر بحوالي 22 مليار متر مكعب من المياه، منها 18 مليار في السدود والبحيرات و4 مليارات تعزز المياه الجوفية، في حين لا تمثل تحلية مياه البحر إلا نسبة 3%.

فالقطاع الفلاحي، يستهلك ما يناهز %84 من المخزون المائي، بينما يستهلك القطاع الصناعي حوالي %9، في حين تمثل نسبة الاستهلاك للماء المشروب %7، فمن خلال أهمية القطاع الفلاحي، وتوجهه الهيكلي، يتبين أن المغرب "يصدر الماء" عبر الزراعات التصديرية الأكثر استهلاكا لهذه المادة الحيوية في الوقت الذي لا تتعدى فيه طاقة السدود نسبتها %28 حاليا، بسبب قلة النساقطات وأساسا بنسبة تراكم التوحل، منذ عدة سنوات أما فيما يخص الماء الصالح للشرب، فإن %67 من الإنتاج الوطني يأتي من المياه السطحية، و%30 من المياه الجوفية، في حين لا تمثل تحلية ماء البحر إلا نسبة %3، ويقدر معدل حصة الفرد باقل من 600 متر مكمب سنويا وهو ما يقل عن 1000 متر مكمب، الذي تعتبره المنظمات الدولية كحد ادني ضروري للحياة.

إن الإجراءات الصورية المتخذة للحد من تبذير الماء، ماهي الا ذر الرماد في العيون ومحاولات لإخماد التظاهرات واحتجاجات المواطنات والمواطنين في مختلف المناطق التي تشكو من المعطش، والمهددون/ات بهجر بلداتهم/ن.

إن المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي يعتبر:

+ أن معالجة إشكالية العطش لا يمكن فصلها عن إشكالية فلك الارتباط بالدوائر المالية الإمبريالية التي باتت تحكم قبضتها على مفاصل الاقتصاد المغربي لمصالحها وإهمال مصالح السواد الأعظم من الشعب المغربي الذي يزداد تفقيره وتهميشه بشكل ممنهج.

+ لا بديل عن النضال من أجل تحقيق الأمن الغذائي بما يعني إنجاز الإصلاح الزراعي وخدمة مصالح الفلاحين المنتجين وحماية الثروات المائية والزراعية والغابوية.

+ إن الوضعية الخطيرة لندرة الماء الشروب تستلزم من الدولة التدخل العاجل قصد توفير الماء الكافي والجيد للمناطق المنكوبة.

+ الضرورة المستعجلة والملحة لوضع خطة محاربة تبذير الماء وذلك بإغلاقالمسابح الخاصة للطبقة البورجوازية وملاعب الكولف المتعددة والتي تستهلك ما لا يقل عن 5000 متر مكمب يوميا، وهو ما يعادل استهلاك تجمع بشري من 12000 نسمة.

+ ضرورة الكف عن الزراعات الموجهة للتصدير وإقامة زراعات تستجيب للحاجيات الغذائية الاساسية للشعب وطرد المستثمرين الصهاينة الذين يوسعون من الزراعات الحديثة المستهلكة للماء عبر بناء أحواض مفتوحة لجمع المياه وهو ما يضيف إتلاف كميات هائلة من الماء عبر التبخر، بسبب الارتفاع الحراري.

المكتب السياسي بتاريخ27غشت 2023

### مهنيو النقل يرفضون الدعم المالي الملغوم

عبر مستخدمو ومهنيو النقل الطرقي المنضوون تحت لواء عدة نقابات ،عن رفضهم للدعم المالي الحكومي المباشر و الاستثنائي، بما هو خطة و مناورة اعتمدتها الحكومة المغربية لتأبيد تمرير رفع أسعار المحروقات خدمة للوبي هذا القطاع. و طالب المهنيون بتسقيف الأسعار و ربط ذلك بعدة مطالب شغلية يطالب بها المهنيون.

و عبرت النقابات الوطنية لقطاع نقل البضائع عن إدانتها الصريحة للصمت المريب تجاه سياسة الهجوم على القدرة الشرائية للمغاربة، و غلاء أسعار المواد الاستهلاكية، و غلاء كلفة نقل البضائع بسبب الارتفاع المتواصل

و المضطرد لأسعار المحروقات الخاضع للوبيات القطاع و احتكارهم و تحكمهم التام في تحديد أثمان الغازوال و البنزين؛ إذ عوض إعادة تشغيل مصفاة سامير و تسقيف الأسعار ،فضلت الحكومة و من وراءها من أشباح و ديناصورات، صرف الدعم المالي على المهنيين و أساسا المالكين، حيث صرفت الحكومة خلال السنة الفارطة ما بين مارس و ماي أزيد من 5

هذا و كان التنسيق النقابي لقطاع النقل الطرقي قد دعا كافة المهنيين إلى التحلي باليقظة و الاستعداد الدائم لخوض كل الأشكال النضالية التصعيدية بما فيها الإضراب العام.

### الأساتذة حاملو الشهادات يهددون بالتصعيد

أصدرت تنسيقية الأساتذة حاملي الشهادات العليا بيانا تندد من خلاله بتماطل وزارة التعليم في تسوية ملفاتهم المتعلقة بالترقية وتغيير الإطار، وهددت التنسيقية بخوض أشكال نضالية تصعيدية انطلاقا من الدخول الاجتماعي /المدرسي 2023/2024، للرد على تأخر الوزارة في إصدار

المذكرة المتفق عليها في 18 يناير 2022 مع النقابات، وكذلك مضمون اتفاق 14 يناير 2023 النذي يؤكد على إخراج هذه المذكرة التي تجاوز إخراجها حسب بيان التنسيقية، الآجال المتفق عليها مما يؤكد زيف شعارات الدولة المغربية وأنها غير جادة في حواراتها.

أزيلال

### الساكنة تحتج ضد التهميش والاقصاء

انطلقت يوم الثلاثاء 15 غشت مسيرة احتجاجية شارك فيها سكان ستة دواوير تابعة لجماعة تفني (30 كلم عن مدينة دمنات) بإقليم أزيدلال. وكان المحتجون يقصدون في مشيهم على الأقدام، عمالة إقليم قلعة السراغنة من أجل المطالبة ببعض الحقوق المتعلقة بالحد المسالك الطرقية، تأهيل قطاعي التعليم والصحة ودعم الفلاح الصغير الذي يعانى من تبعات الغلاء والجفاف.

وأكد المحتجون، كمدخل للتحاور، على نزول المسؤولين لماينة الواقع لملامسة معاناة السكان المحرومين من خدمات النقل والصحة والتعليم وصعوبة العيش، حيث يضطر المرضى والحوامل في المنطقة إلى قطع أكثر من 70 كلم، وفي ظروف صعبة جدا لبلوغ أحد المراكز الصحية، كما وقف المحتجون الغاضبون على المطالبة بتوفير النقل المدرسي لبناتهم وأبنائهم وإقامة داخليات مدرسية لتجنب الهدر المدرسي.

ناره

### الجمعية تتضامن مع ساكنة تيزي وسلي

تحت شعار" كفى عبثا بمستقبل أطفالنا ونسائنا"، نظمت ساكنة تيزي وسلي ومجموعة من الدواوير التابعة لنفس الجماعة، وقفة احتجاجية يوم الأحد 20 غشت 2023، احتجاجا وتنديدا بالحكرة التي تعيش فيها: بدون كهرباء، بدون ماء، بدون طريق، بدون مدرسة...عناوين كبرى للتهميش والإقصاء والفقر...

وضرع تازة للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وانطلاقا من مسؤوليته

الحقوقية، واعتبار إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية كجزء أساسي من المنظومة الحقوقية التي صادق المغرب على عهودها واتفاقياتها الدولية وكذا قوانينه الوطنية، يعلن تضامنه مع ساكنة تيزي وسلي ونواحيها، ويطالب الجهات المسؤولة بالإسراع بإخراج المنطقة من براثن الفقر والتهميش.

المصدر : فرع الجمعية بتازة.

• مطالبتنا بوضع حد لكل أشكال الاستبداد والقمع

• دعمنا اللامشروط لنضالات شعبنا وقواه الديمقراطية،

على طريق التطلعات التحررية المشروعة التي استرخص

• تثميننا وانخراطنا التام في مجهودات الحركة الحقوقية

الديمقراطية، وفي نضالها المتواصل من أجل وضع حد

نهائي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ببلادنا، ولكشف

الحقيقة الكاملة حول ملفاتها السوداء، وتحصين مجتمعنا

سياسيا وحقوقيا وقانونيا من عدم تكرارها.

السياسى؛ ومن أجل مغرب للجميع.

الشهيدين حياتهم من أجلها.

### تخليد الذكرى 39 للشهيدين بلهواري والدريدي

بمناسبة تخليد الذكرى 39 لاستشهاد الرفيقين م بوبكر الدريدي ومصطفى بلهواري، أصدرت عائلتى الشهيدين بیان جاء فیه :

تحل يومى السبت والأحد القادمين، 27 و28 غشت الجاري، الذكرى ال 39 لاستشهاد ابنينا م. بوبكر الدريدي ومصطفى بلهوارى، بعد إضراب لامحدود عن الطعام خاضه المعتقلون السياسيون من مجموعة مراكش 1984 دفاعا عن كرامتهم ومن أجل مطالب عادلة ومشروعة، وتحديا لآلة التطويع السجنية وسياسة القمع المخزنية.

تحل هذه الذكرى علينا كعائلتي الشهيدين وعلى المناضلين والمناضلات وعلى عموم شرفاء وطننا، حيث يمتزج الوجع بالاعتزاز، ونحن نتذكر عطاء الشهيدين ورفاقهما في ساحات النضال التلاميذية والطلابية والسياسية والشعبية التي

> انخرطا فيها وصهرتهما وصلبتهما؛ مستحضرين صمودهم وتحديهم وبطولاتهم، هم ورفاقهم من مجموعة مراكش، في مواجهة مخافر الاعتقال السري وأقبية التعذيب وزنازين السجون وممارسات العار "الطبية" الإجرامية التي تم اعتمادها ضد الشهيدين ورفاقهما، والتي لم يشهد التاريخ لها من مثيل.

تحل علينا هذه الذكرى ومشعل الشهيدين، مشعل الحرية الإنسانية، مشعل المقاومة الصامدة في وجه الظلم والاستبداد، تتوارثه الأجيال وترفعه عاليا مضيئا طريق الحرية

التى قدمت شهيدات شعبنا وقدم شهداء شعبنا دماءهم ودماءهن على مذبحه من أجل وطن لكل بناته وأبناءه، مغرب الكرامة والعدالة والديمقراطية والمساواة، مغرب الإنسانية والمواطنة الكاملة للجميع.

إننا في عائلة الشهيدين، بلهواري مصطفى والدريدي م بوبكر، ونحن نحيي هذه الذكرى المتميزة في وجداننا، مستحضرين دلالة الحدث في أبعاده السياسية والحقوقية والإنسانية العامة، وما ترتبط به من مسؤوليات أخلاقية ومعنوية تجاه شعبنا، ومن تضحيات جمة لخيرة أبناءه وبناته؛ فإننا نعلن ونؤكد ما يلى:

• تضامننا التام مع كافة المعتقلين السياسيين، المناضلين من أجل تحرر شعبنا ومن أجل الكرامة والديمقراطية والمساواة، ومع عائلاتهم، مطالبين بإطلاق سراحهم.

• تحيتنا مجددا لكل المناضلات والمناضلين بهدف تحرر شعبنا من داخل السجون وخارجها، ولعائلاتهم؛ وعهدا على الوفاء للشهيدين وكافة شهداء شعبنا على صون ذكراهن وذكراهم العزيزة، وعلى

مواصلة السير على طريقهم حتى النصر والحرية.

وفي الأخير؛ تخبر عائلتي الشهيدين عن إحياء ذكرى استشهادهما، المجيدة، بتسيق مع رفاقهما بدار سعيدة، خلال الأيام الأولى من شهر شتنبر وسيتم الإعلان عن برنامج الذكرى في بلاغ خاص.

عن عائلتي الشهيدين الدريدي مولاي بوبكر و بلهواري مصطفى

ي 25 غشت 2023

# القطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي يستعد لعقد مؤتمره الوطني الثالث

يستعد القطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي لعقد مؤتمره الوطني الثالث انسجاما مع وثائقه ومن أجل الملاءمة مع مخرجات المؤتمر

22/23/24 يونيو 2022، تحت ما المساطق شعار: "إلى الامام من أجل بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة كضرورة للتحرر الوطنى والديمقراطية والاشتراكية " والذي أصبح يسمى بعد ذلك: حزب النهج الديمقراطي العمالي"؛ وصادق على مقررات تعتبر بوصلة لجميع مناضلات ومناضلي الحزب.

> في هذا الإطار انعقدت اللجنة الوطنية للقطاع النسائي يوم 7 ماي 2023 وتشكلت على إثرها اللجنة التحضيرية للمؤتمر

تحت إشراف المكتب السياسي للحزب، وانبثقت عنها لجنتان:

1. لجنة الإعداد الأدبى تداول فيها المناضلات

والمناضلون عدد الأوراق التي ستقدم للمؤتمر وتم تحديد طبيعتها ومنهجية اشتغالها وجدولة الاجتماعات؛

2. لجنة الاعداد المادي واللوجستيك والإعلام.

استحضر المناضلات والمناضلون في اللجنة التحضيرية ضرورة ملاءمة مشاريع الأوراق مع أطروحات المؤتمر الخامس للحزب.

إن مهمة بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة تتطلب بلترة وتقوية وتصليب الحزب مما يفرض على القطاع النسائي تغيير المساطر وتبسيطها لتسهيل مشاركة العاملات في الحياة الحزبية وتمكينهن من تحمل المسؤولية في قبادته.



5

### بمناسبة اليوم العالمي لضحايا الاختفاء القسري 30 غشت

### المطالبة بالحقيقة وتحديد المسؤولية والحاسبة

التنسيق نجدد تضامننا المبدئي مع كل ضحايا أحدات

3 مارس ونطالب بالحقيقة كاملة حول كافة المختطفين وتحديد هوية الرفات ومحاسبة كل المتورطين في عملية

في 30 غشت من كل سنة يخلد المنتظم الدولي " اليوم العالى لضحايا الاختفاء القسري"، حيث لم يكشف عن مصير الآلاف من حالات الاختفاء القسري وتسجل سنويا اختفاءات جديدة عبر العالم. ففي المغرب -مع الأسف الشديد -، لا تزال العشرات من العائلات، ومنذ مدة طويلة، تنتظر الكشف عن مصير ذويها.

إن تخليد هذه الذكرى يتزامن هذه السنة مع الذكرى الخمسين لارتكاب الدولة المغربية جريمة نكراء من أفظع الجرائم ضد الإنسانية باختطاف مجموعة من المعتقلين بالسجن المركزي بالقنيطرة والزج بهم في معتقلات سرية رهيبة للنظام المغربي بعد إصدار أحكام قضائية في حقهم.

من أجل الكشف عن الحقيقة كاملة في ملف المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب وكل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المقترفة من طرف النظام المغربي ببلادنا، وحتى لا ننسى جرائم النظام وخدامه الأوفياء وتخليدا للذكرى الخمسون للاختطافات من داخل السجن المركزي بالقنيطرة إلى المعتقلات السرية الرهيبة تازمامارت، النقطة الثابتة رقم3، اكدز، قلعة مكونة ولا بد من التذكير بأنه:

الاختطافات والإعدامات دون أن ننسى المجموعة التي نفذ في حقهم الإعدام والمعروفة بمجموعة عمر دهكون. • في هذه السنة فقدت لجنة التنسيق مناضل صلب المرحوم محمد الرحوي المختطف السابق بالمعتقل السرى الرهيب قلعة مكونة "عاصمة الورود" والذي غادرنا دون معرفة سبب وحقيقة اختطافه من طرف أجهزة النظام المغربي، إننا في لجنة التسيق نؤكد تضامننا مع مجموعة بنو هاشم ونعاهدهم أننا سنواصل النضال جميعا حنى تحقيق كل مطالبنا العادلة ومن بينها الكشف عن الحقيقة كاملة والحفاظ على الذاكرة وعدم الإفلات من العقاب.

إننا نخلد هذه الذكرى والنظام المغربي ومؤسساته الرسمية وشبه الرسمية لا يكلفون نفسهم عناء مواصلة التحريات والبحث عن الحقيقة، حقيقة الاختفاء القسري بل يعملون المستحيل لطمس الحقيقة وإغلاق الملف دون معرفة الحقيقة ونصبوا أنفسهم مدافعين عن النظام المخزني المسؤول الأول عن هذه الانتهاكات بدل العمل على مواصلة التحريات لمعرفة الحقيقة كل

القسري وتمكينها من جميع الوسائل الضرورية لتتمكن من إنجاز مهامها بكل حرية وتجرد.

- نشر اللوائح الكاملة لضحايا الاختفاء القسري وتضمينها كل المعلومات الأساسية: (هوية المختفى -تاريخ ومكان اختطافه - أماكن احتجازه - تاريخ ومكان الوفاة عند حدوثها - تحديد المؤسسات والأجهزة المسؤولة عن الاختطاف والاحتجاز ....).

- الكشف عن الحقيقة الكاملة لجميع حالات الاختفاء القسري بالمغرب بما فيها حالة الوفيات تحت التعذيب في مراكز الاستنطاق وأماكن الاحتجاز والاعتقال، وكل الحيثيات السياسية والأمنية التي أدت إلى هذه الجرائم وتوضيح جميع ملابساتها.

- رد الاعتبار للضحايا وعائلاتهم بالكشف عن نتائج التحاليل الجينية والأنثروبولوجية لتسوية قضية الرفات.

- الحفاظ الايجابي على ذاكرة الاختفاء القسري من خلال الحفاظ على مراكز الاعتقال والمدافن الفردية والجماعية، وتحويلها إلى متاحف بدل تركها للإهمال أو تبديد معالم الجريمة.

- حمل الحكومة على إرضاق قرار التصديق على

الاتفاقية الدولية بشأن التصريح باعتراف الدولة المغربية باختصاص اللجنة الأممية المعنية بالاختفاء القسري "بتلقي وبحث بالاغات الأفراد أو بالنيابة عن أفراد يخضعون لولايتها" وفق المادة 31 من الاتفاقية المذكورة، ضمانا لحق الانتصاف أمام اللجنة الأممية ومن أجل منح هذه المصادقة جميع الضمانات لتفعيلها داخليا.

- ملائمة التشريع الجنائي الوطني مع مقتضيات الآليات الدولية المجرمة للاختفاء القسري بإدماج تعريفها وعناصر المسؤولية المتعلقة بها والعقوبات المحددة لمرتكبيها والمشاركين فيها والمتسترين عنها وإحالتهم على العدالة مهما تتوعت درجة مسؤولياتهم، وضمان الحماية

للضحايا وأفراد عائلاتهم والشهود ... وغيرها من القواعد التي تتضمنها الاتفاقيات الدولية.

ولجنة التنسيق إذ تحتفي بهذا اليوم العالمي فإنها تعبر عن مساندتها المطلقة لعائلات المختفين قسرا والمعتقلين السياسيين عبر العالم وتدعو جميع المناضلات والمناضلين مساندتها للكشف عن الحقيقة ومصير المختضين قسرا وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين حتى لا يتكرر ما جرى وما يجرى من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

ودمتم للنضال أوفيأء

لجنة التنسيق لعائلات المختطفين مجهولى المصير وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب



الحقيقة. كذلك نخلد هذه الذكرى وعشرات المعتقلين السياسيين لا زالوا يقبعون في سجون الذل والعار سجون النظام المخزني.

الاختفاء القسري ومن أجل:

- تأكيد مطالب المنتدى وكل الجمعيات الحقوقية والعائلات بمواصلة الكشف عن مصير كل ضحايا الاختضاء القسري والعمل الجدي لتفعيل جميع خلاصات ندوة مراكش وخصوصا إنشاء لجة للحقيقة لمواصلة البحث عن الحقيقة بخصوص الاختفاء

• يوم 30 غشت 1973 تمت محاكمة مجموعة من المعتقلين بالسجن المركزي بالقنيطرة على خلفية أحداث 3 مارس 1973 ومن بينهم المختطف بلقاسم وزان الذي صدر الحكم بالبراءة في حقه. كان بلقاسم وزان وآخرين من المفروض أن يلتحقوا بذويهم لكن النظام الاستبدادي أبى إلا أن يختطفهم ويزج بهم في معتقلاته السرية الرهيبة ومن بينهم من توفي بتلك المعتقلات ونذكر على سبيل المثال المختطفة الشهيدة فاضمة أوحرفو والمختطف الشهيد بلقاسم وزان

اللذان استشهدا في المعتقل الرهيب أكدز. إننا في لجنة

هوية الرفاة و الحاظ على الذاكرة ومحاسبة كل

المتورطين في عملية الاختطاف و التعذيب دن أن ننسى

بالكشف عن القبور و تحديد

التسوية الإدارية والإنصاف.

وبالمناسبة ندعو جميع المنظمات الحقوقية، السياسية الديمقراطية، تنظيمات المجتمع المدنى وجميع المناضلات والمناضلين الاحتفاء باليوم العالمي لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري لمناهضة 6

شهر شتبر، حيث ستتوضح عبره نوايا الدولة وسياستها

الاجتماعية وخصوصا فيما يرتبط بالوضع الاجتماعي

المتعلق برفع الأجور للطبقة العاملة والموظفين وتحسين الوضع

المعيشى بشكل عام ضمن سياسة اجتماعية تروم الكرامة

والعيش الكريم للمواطنين وتتحدد في القطاعات الاجتماعية

الصحة والتعليم اللذين يعيشان تدهورا على مستوى البنيات

الأساسية وجودة الخدمات بالرغم من مخططات الإصلاحات

التي تتمثل في تخفيض النفقات لمواجهة العجز المالي وإخضاعهما للخوصصة مما يعقد الوضع الاجتماعي بشكل

عام، وهذا مؤشر أول على الانتظارات على هذا المستوى،

والمؤشر الثانى مرتبط بافتتاح الدورة الخريفية للبرلمان الذي

ترسم فيها ملامح السياسة العامة المقبلة للدولة، أما العنصر

الثالث فهو مستجد يتعلق بانعقاد دورة مجموعة البنك الدولي

بمدينة مراكش، حيث يعتبر حدثا سياسيا واقتصاديا يحتمل

بعدين وتفسيرين بكونه يعبر عن ارتباط الدولة المغربية

كريم لحسن

# الأفق الانتظاري من سياسات الدولة

- أزمة اقتصادية تتفاقم؛
- عجز مالي للميزانية العامة للدولة وتضخم؛
- تغير مناخى يمر منه المغرب المتمثل في توالى سنوات

  - ندرة المواد والغلاء وارتفاع تكلفة المعيشة؛
    - أزمة مجالية على المستوى القروي؛

العامة في المغرب فالعوامل الخارجية تعتبر إكراهات ومبررات

إن هذا الوصف

يعبر عن مدى استفادة

واستغلال هذه المؤسسات المالية

والشركات الإمبريالية من ثروات

الاقتصاد المغربي فماذا إذا تنتظر الجماهير

الشعبية والكادحة من سياسات الدولة سوى

تعميق الفقر والبطالة والغلاء، وينتظر من

هذه السياسة تصفية صندوق المقاصة برفع

الدعم عن المواد الأساسية وينتظر أيضا مزيد

من الأصلاحات في مجال الشغل وإصلاحات تهم

صناديق التقاعد والمعاشات بتقليص الرواتب

وتمديد سن التقاعد وينتظرهم مزيد من

خوصصة التعليم والصحة في إطار تطبيق

خطط الإصلاحات وفق البرامج

المفروضة من قبل هذه المؤسسات

الإمبريالية.

تشارف دورة سياسية ومالية (سنة 2023) على نهايتها ويعقبها دخول اجتماعي سياسي لن يكون مختلفا عن سابقه في كل شيء، حيث ينتظر الرأي العام و المتتبعون ماذا ستعلن عنه الدولة مما تحقق من وعود وأهداف بالأرقام وبلغة سياسية نزقة معهودة تؤكد عبرها الدولة عن طروحاتها الخارقة في التدبير والتسيير لإثارة انتباه الجماهير الشعبية وباقى الطبقات الاجتماعية الأخرى، وتدعوهم بنسيان (هيروستراد) خوفا من الفضيحة ومن انكشاف أمر سياستها وفيما تعده للتبشير به من استشراف المستقبل الواعد، وتدعوهم أيضا إلى مزيد من الصبر وشد الحزام في انتظار حياة النعيم والرخاء والرفاه الذي سينعم به المغاربة الذي تفصلهم عنه مسألة الوقت، وفقط هكذا ترسم الدولة صورة ملونة عن نفسها في أذهان الناس لتهيئهم للقبول والاقتناع بسياستها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ولهذا الغرض بالذات تعمل على إعداد جوقة كبيرة من المداحين والمزمرين والمحللين للإشادة بالمنجزات الخارقة بتلوين واقع

> والحال هاته فالدخول الاجتماعي لهذه السنة يمر بنفس الظروف ونفس المؤشرات السابقة ولن يطرأ عليها أي تغيير او إجراءات أو عمليات وتدابير من أجل المعالجة والتجاوز. فعلى المستوى الاقتصادى تمر الدولة بمرحلة جد عسيرة يطبعها عجز مالى دائم وتضخم تدل كل المؤشرات أنه في تصاعد، ومديونية تنخر الاقتصاد والثروات الوطنية بغاية تخفيض نسبة المديونية وتحقيق التوازنات المالية والرفع من نسبة النمو. هذه العوامل أصبحت ملازمة للاقتصاد المغربى يصعب الخروج منها بنفس التخطيط والإجراءات المتبعة لأنها تحتاج إلى سياسة أكثر راديكالية ومختلفة تماما تبنی علی برنامج وطني شامل يقطع مع الوضعية الحالية التي يعيش في كنفها الاقتصاد المغربى المتمثل في هيمنة وسيادة النيو ليبرالية على كل مناحى حياة الدولة، حيث أن الإجراءات التدبيرية والمتبعة ليست موضوعة من صميم البرامج الوطنية، إنما هي موضوعة ومصممة طبقا للبرامج النيو ليبيرالية عبر المؤسسات الدولية (البنك العالمي وصندوق النقد الدولي) اللذين أصبحا حريصين على صنع السياسة المالية ومعها البرامج الاقتصادية بالمغرب، وفي هذا السياق يأتى الدخول الاجتماعي والسياسي وفي نفس الوضعيات والظروف السابقة وهي كالتالي:

البؤس بألوان براقة وخادعة.

على المستوى العالمي:

- استمرار حرب روسيا من الناتو في أوكرانيا؛
  - الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية؛
- استمرار الحروب الجيو استراتيجية ونشر الإرهاب؛
- التقاطبات المالية والاقتصادية في تكتلات إقليمية وقارية ودولية (بريكس)؛
- صحوة الشعوب من أجل التحرر والتخلص من الهيمنة والتبعية للأنظمة الاستعمارية التقليدية (بعض الدول الافريقية وأمريكا اللاتينية..)؛
- بروز قوى اقتصادية وعسكرية صاعدة (إيران، الصين..)؛
- تراجع الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مسيطرة على البحار.

على المستوى الداخلي:

- ارتفاع حجم المديونية الداخلية والخارجية؛
  - فشل المخططات التتموية؛
- - أزمة في القطاع الفلاحي؛
  - - اتساع قاعدة الفقر؛
    - ارتفاع نسبة البطالة.

كل هذه العوامل وغيرها تؤثر في إعداد وهندسة السياسة

المتين بهذه المؤسسات الإمبريالية ويذكر أيضا بانعقاد المؤتمر التأسيسي لمنظمة التجارة العالمية الذي انعقد بنفس المدينة سنة 1995، هذا يفسر هيمنة هذه المؤسسات الإمبريالية الرأسمالية على السياسة المالية والاقتصادية للمغرب من جهة، ويعبر عن المكانة التي يحظى بها المغرب من لدن هذه المؤسسات كما تزعم الدولة المغربية وهذه المؤسسات لإعطاء صورة إيجابية عن المغرب باعتباره دولة ذات اقتصاد قوي لموقعه في المحيط الإقليمي والقاري والدولي، وفي هذا الإطار يأتى تصريح مديرة صندوق النقد الدولي باهتمام هذه المؤسسات بالمغرب والمكانة التي يحظى بها بكونه يتمتع باقتصاد قوي.و هذا الزعم يدخل في إطار إضفاء الطابع الدعائى بغية إظهاره ضمن النماذج الناجحة من الدول النامية وإغرائها بالسياسة النيو ليبيرالية . والبعد الثاني لانعقاد هذه الدورة ستهندس خلالها الآفاق الاقتصادية العالمية واستئصال الفقر والتنمية الاقتصادية، كما سيتحدد فيه النظام المالى العالمي وستركز الدولة على هذا الحدث المستجد واستغلال هذه المحطة لإخفاء أزمتها وأعطاب سياستها الخارجية والداخلية وإظهار الصورة القوية لمكانتها وإن كانت في الحقيقة هي صورة زائفة تمنحها المؤسسات الدولية في إطار نمذجة سياستها الإمبريالية. فأى نظرية اقتصادية وأى مؤشرات تعتمدها هذه المؤسسات الإمبريالية لتوشيح المغرب بهذه القوة وهده المكانة في وقت تصنفه مؤسسات دولية أخرى وهذه المؤسسات في ذيلية قائمة الدول في الفقر والتخلف في التعليم والصحة وتوزيع الثروة

على مستوى الدخل الفردي، وتتصدره أيضا ضمن الدول الأولى على مستوى الفساد والرشوة. إن هذا الوصف يعبر عن مدى استفادة واستغلال هذه المؤسسات المالية والشركات الإمبريالية من ثروات الاقتصاد المغربي فماذا إذا تنتظر الجماهير الشعبية والكادحة من سياسات الدولة سوى تعميق الفقر والبطالة والغلاء، وينتظر من هذه السياسة تصفية صندوق المقاصة برفع الدعم عن المواد الأساسية وينتظر أيضا مزيد من الإصلاحات في مجال الشغل وإصلاحات تهم صناديق التقاعد والمعاشات بتقليص الرواتب وتمديد سن التقاعد وينتظرهم مزيد من خوصصة التعليم والصحة في إطار تطبيق خطط الإصلاحات وفق البرامج المفروضة من قبل هذه المؤسسات الإمبريالية.

تتضرع بها الدولة للإجابة على الوضعية الراهنة الداخلية، وإن كانت الأزمة الداخلية ترتبط بشكل بنيوي بالعوامل الخارجية، لأن سياسة الدولة مرتبطة بشكل مطلق بالنظام الرأسمالي، وهذا تغيبه الدولة في خطابها لتبرير عجزها وإخفاقها. كل هذه العوامل تشكل مؤشرات واضحة على استمرارية الأزمة وتكريس سياسة لا تختلف عن سابقتها، ولن تأتي بجديد سوى تعميق الأزمة بكل أبعادها ولن يغير من جوهرها شيء يذكر سوى مزيد من استنزاف ثروات البلاد وتكريس الفقر والتخلف خدمة لمصالح المؤسسات والشركات الإمبريالية.

ويؤطر هذا الدخول الاجتماعي الحالى بإعداد دورة للتفاوض الجماعي (الدولة، أرباب العمل، النقابات) في إطار مأسسة الحوار الاجتماعي والذي من المنتظر أن تعقد دورته في غضون



# الدخول الاجتماعي والسياسي: تدهور الأوضاع في ظل سياسة عمومية ترقيعية

يتناول ملف هذا العدد الأوضاع العامة في بلادنا في أفق الدخول السياسي والاجتماعي الذي نحن على أبوابه.و نظرا لطبيعة الموضوع العامة اختارت هيئة التحرير، التركيز على خصائص وآفاق ثلاثة كمجالات رئيسة وهي:

- الوضع الحقوقي: باعتبار ماعرفه هذا المجال من تدهور شامل على كافة المستويات، حيث تميز بقمع شديد للحريات السياسية والمدنية باعتماد كل أشكال القمع من اعتقالات ومحاكمات صورية للسياسين والنجتماعي ينذر باستمرار هذا التغول المخزني. وعلى مستوى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية يظل الاهتمام بها قاصرا عن تحقيق تعميم حقيقي للاستفادة منها ، والمؤشرات صريحة بخصوصها ،وسنعمل على استجلاء افق تطوراتها المقبلة.
- الوضع الاقتصادي: الذي تميز خلال السنة الحالية بنمو ضعيف وبنسبة تضخم كبيرة أفقدت فئات اجتماعية عديدة قدرتها الشرائية وزادت في إفقار الفقراء، ولا يبدو مما يرشح من أخبار حول قانون المالية ما يفيد اهتمام السياسة العمومية بإيجاد حلول ،تتجاوزالترقيع، لهذه الوضعية الاقتصادية .
- الحماية الاجتماعية: أدرجناه ضمن هذا الملف باعتبار الدخول المقبل ،وحسب ما تعلنه الحكومة المخزنية، سيكون استمرارا لتوسيع هذه الحماية على مستويات مختلفة بتطبيق مقتضيات القانون الإطار -21 09 والاستمرار في تطبيق برامج سابقة. ولذلك تناولناه من خلال استقراء لهذا القانون وللبرامج المعتمدة لاستخلاص مدى هذه الحماية .

# واقع حقوق الإنسان بالمغرب في ظل التغول المخزني

عبد السلام العسال

حسب المعطيات الواردة في التقرير السنوي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالمغرب لسنة 2022، فإن السمة العامة لهذه الأوضاع هي التدهور الشامل على كافة المستويات والمجالات.

وبما أن حجم المقال لا يتسع لتشخيص وجرد جميع مظاهر هذا التدهور، سنكتفي بالإشارة إلى بعض النماذج منها.

فسياسيا، وفي ظلَّ التغول المخزني ولجوء النظام الرجعي إلى القمع كلغة وحيدة لإسكات الأصوات المعارضة لسياسته الطبقية المعادية، وخاصة عبر الاعتقالات وتلفيق التهم والمحاكمات الصورية، فقد وصل العدد الإجمالي للمعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي 175 معتقلا/ة خلال سنة 2022، وقد يرتفع هذا العدد، خلال السنة الجارية، بتواصل عمليات الاعتقال في صفوف المناضلين/ات ونشطاء مواقع التواصل الاجتماعي، وهـؤلاء المعتقلون هم تسعة معتقلين من حراك الريف (ثلاثة منهم محكومون بعشرين سنة، واثنان بخمسة عشر سنة، وواحد بعشر سنوات، وواحد بست سنوات)، وعشرون معتقلا صحراويا في ملف مخيم "كديم ازيك" (ثمانية منهم محكومون بالمؤبد وأربعة بثلاثين سنة وخمسة بخمس وعشرين سنة واثنان بعشرين سنة وواحد بخمسة عشر سنة)؛ وستة معتقلين ممن تبقى من مجموعة بلعيرج" معتقلو السلفية الجهادية" (منهم واحد محكوم بالمؤبد وخمسة بثلاثين سنة)؛ وهناك حالات جديدة من الذين اعتقلوا على خلفيات تدوينات أو منشورات أوفيديوهات عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو تحقيقات صحفية، أو بسبب مشاركتهم في احتجاجات سلمية خلال السنتين الماضيتين، وعددهم حوالي 140 معتقلا/ة؛ إضافة إلى العشرات من الاستدعاءات والتوقيفات والمتابعات القضائية المستمرة. وطبيعي جدا أن يواصل النظام المخزني نهج سياسة تكميم الأفواه، في إطار إغلاقه للحقل السياسي وانفراده بالتحكم في القرارات السياسية المصيرية لبلدنا، حيث لم يعد لديه ما يعطي للشعب المغربي غير الزج ببناته وأبنائه في السجون في أوضاع مأساوية على مستوى التغذية السيئة والاكتظاظ المهول في الإيواء والماملات القاسية والمهينة الحاطة من الكرامة، والحرمان من أبسط حقوق السجناء، فلا غرابة أن يرتفع عدد السجينات والسجناء بالمغرب بشكل غير مسبوق، إلى حدود تاريخ 07 غشت 2023، "إلى ما مجموعه 100004 سجينا، علما أن الطاقة الاستيعابية للمؤسسات السجنية حاليا لا تتجاوز 64600 سرير]، حسب بلاغ للمندوبية العامة لإدارة السجون؛ بمعنى أن ما لا يقل عن 35404 سجينا(ة) هم موجودون/ات في السجون خارج أية أمكنة لإيوائهم/ن.

ومن جهة أخرى مازال العديد من المواطنين/ات يتعرضون للتعذيب في مخافر الدرك والشرطة والسجون، وتكفي الإشارة هنا إلى شهيد التعذيب المواطن المغربي ياسين الشبلي الذي كان ضحية التعذيب المفضي للموت بمخفر الشرطة بمدينة بنجرير، وإلى المواطن السعودي حسن محمد آل ربيع الذي سلمه النظام المخزني للنظام الرجعي للسعودية رغم ما شكله ذلك من خطر على حياته، حيث أن احتمال تعريضه للإعدام كان واردا بقوة، ثم حالة المحامي محمد زيان الذي عرضه مجموعة من أفراد الأمن لمعاملة مهينة وحاطة من الكرامة أثناء اعتقاله من مقر عمله بالرباط، وإلى معتقل الرأي الصحفي عمر الراضي الذي زج به في زنزانة مكتظة بسجناء الحق العام مع ما رافق ذلك من تضييقات ممنهجة عليه، وهي نفس التضييقات التي ظل

يتعرض لها كل من معتقليّ الرأي الصحفيان توفيق بوعشرين وسليمان الريسوني. يتم كل ذلك في ظل هجوم مخزني ممنهج على الإطارات السياسية والحقوقية والنقابية والشبيبية الناضلة التي تتعرض للمزيد من القمع والحصار ولمصادرة حقها في التنظيم، كما وقع للنهج الديمقراطي الذي لم يرخص له لتنظيم مؤتمره الوطني الخامس في نهاية يوليوز 2022، وشبيبة النهج الديمقراطي العمالي التي تم حرمانها من حقها في تنظيم مؤتمرها الوطني في يوليوز المنصرم، ومواصلة رفض تسلم ملفات تأسيس أو تجديد الجمعيات والنقابات والأحزاب وفروعها (النهج الديمقراطي العمالي وتنظيمه الشبيبي، الجمعية المغربية لحقوق الإنسان (عدم تسلم ملفات 77 فرعا من أصل السلطات المختصة عن تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضدها السلطات المختصة عن تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضدها في الشان في تحقير كامل لها (حوالي 30 حكما قضائيا لصالح الجمعية مح إ وفروعها)،

أما اقتصاديا وأجتماعيا، فإن الأوضاع لا تقل تدهورا، وكنماذج حصرية على ذلك، فَقَد سوق الشغل 24.000 منصب شغل على الصعيد الوطني، وتوسعت البطالة وسط الشباب (15 - 24 سنة) من %31.8 سنة 2021 إلى %32.7 سنة 32.7 ووسط النساء من %8.16 إلى %17.2 أمن جهة، ومن جهة ثانية استمر زهاء مليون شخص في حالة شغل ناقص، وخصوصا في الفلاحة (10.4%) والبناء والأشغال العمومية (16.4%)، وتعاني الطبقة العاملة من الانتهاكات الصارخة لحقوقها الشغلية في أماكن العمل، حيث تغيب الشروط القانونية للشغل في أغلب مقاولات القطاع الخاص، سواء المتعلقة منها بالأجور ومدة العمل والضمان الاجتماعي، أو تلك المرتبطة بالنقل، لا سيما الى الضيعات الفلاحية، وبشروط الصحة والسلامة التي أبانت إلى الضيعات الفلاحية، وبشروط الصحة والسلامة التي أبانت

أما العمل النقابي فهو ممنوع عمليا في العديد من التجمعات الصناعية والفلاحية والخدماتية، حيث ما عادت نسبة التتقيب في القطاع الخاص تتجاوز 3% ، كنتيجة لعقود من القمع والتضييق المسلط على الحركة النقابية والمناضلين/ات النقابيين/ات، وكنموذج على ذلك نشير هنا إلى معاناة عاملات وعمال سيكوميك بمكناس اللواتي والذين يخضن ويخوضون معركة بطولية منذ ثلاث سنوات من أجل حقوقهن/م البسيطة، وفي مقدمتها الحق في الأجر مقابل العمل والحق في الانتماء النقابي، كما نشير إلى المعركة البطولية لعمال تعاونية كوباك لإنتاج جودة بسلا دفاعا عن حقهم في الانتماء النقابي وفي الاستقرار في ظل الارتفاع المهول لأسعار جميع المواد الأساسية لتوفير العيش الكريم وخاصة المواد الغذائية ومواد التنظيف والأدوية والمحروقات التي تتحكم في استيرادها وتوزيعها مافيات محترفة والتدليس والتزوير في وثائق الاستيراد.

أما بخصوص الحق في التعليم، فإنه يكاد يكون منعدما إذا ما استحضرنا المفهوم العلمي لكلمة التعليم التي تعني الإعداد النفسي والبدني والعقلي (المعرفي) للمتعلم، وذلك لا يمكن أن يتم إلا بتوفير رزمة من الشروط المادية والديداكتيكية لتحقيق هذا النوع من التعليم (المؤسسات والمختبرات والملاعب والتجهيزات والمناهج العلمية الحديثة والموارد البشرية الكفؤة والكافية والمصاحبة...) وهي الشروط المفتقرة في واقعنا التعليمي، ولهذا

فلا غرابة أن تظل نسبة التمدرس (وليس التعلم) الصافية متواضعة، خاصة، بسلكي التعليم الثانوي الإعدادي والتأهيلي، إذ لم تتجاوز بالثانوي الإعدادي %75,7 (%58.5 بالوسط القروي) برسم سنة 2022-2021، وفي الثانوي التأهيلي 44,2% (19.7% فقط في الوسط القروي). ومن مؤشرات استمرار تدهور قطاع التعليم هو التزايد غير المنقطع في نسب الانقطاع عن الدراسة التي تزداد تصاعديا بشكل سنوي، وعلى سبيل الذكر، فقد انتقل عددالأطفال الذين غادروا المدرسة من 331.558 تلميذا(ة) سنة 2020/2021، إلى 334.664 سنة 2021/2022، وبلغت نسبة الانقطاع في الثانوي الإعدادي حوالي %55، ومعنى ذلك أن عددا مهما من بنات وأبناء المغاربة لا مكان لهن/م في المدرسة، وعددا كبيرا منهن/م لم يلتحقوا، أصلا، بالمدرسة، ولهذا فلا غرابة أن تكون نسبة الأمية مرتفعة ببلادنا، إذ بلغت بالنسبة للفئة العمرية 15 سنة وأكثر 34,2%، وتزداد هذه النسبة ارتفاعا بالنسبة للفتيات والنساء (43,9%)، لتصل(50,2%) بالعالم القروى. أما حين يتعلق الأمر بالفئة العمرية 50 سنة وأكثر فإن نسبة الأمية تصل إلى(% 74,4%/60,3)بالنسبة للنساء. وتنتشر الأمية بالأساس في صفوف الأوساط المحرومة والفقيرة، لاسيما النساء بالوسط القروي. وفي ظل هذا الوضع يحتل المغرب الرتب الأخيرة في

نكتفي بهذا القدر من تشخيص واقع حقوق الإنسان ببلادنا، على أمل العودة في مقالات لاحقة للتطرق إلى أوضاع حقوق أخرى لم يشملها هذا المقال، كالحق في السكن والحق في الصحة والحق في الحماية الاجتماعية وحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وحقوق المرأة وحقوق الطفل والحق في بيئة سليمة وغيرها.

وفي نهاية هذا التشخيص لا يمكن إلا أن نستخلص أن إمعان النظام المخزني في نهج سياسته الطبقية التصفوية لحقوق ومكتسبات شعبنا، في ظل هذا التدهورالشامل للأوضاع الذي لم يعد يطاق، سيقود، لامحالة، عاجلا أم آجلا، إلى انفجار شعبي غير مسبوق، ومن مؤشرات ذلك، الاحتقان الاجتماعي المتامي في العديد من المناطق ببلادنا، حيث لا تتوقف الاحتجاجات من أجل الحق في السكن والحق في الأرض والحق في الماء والحق في الشغل (معركة الدكتورات والدكاترة المعتصمات/ون بالرباط وخوضهن/م لإضراب عن الطعام من أجل حقهن/م في الشغل، حيث أصبحت الحالات الصحية لبعضهن/ جد حرجة) وغيرها من النضالات المتامية هنا وهناك.

ولهذا علينا أن نفترض أن الدخول الاجتماعي المقبل سيكون ساخنا بسبب تفاقم تدهور الأوضاع ونقص منسوب صبر الجماهير الشعبية التي لم يعد لديها ما تخسر غير قيودها، وعلى القوى الديمقراطية بمختلف مشاريها أن تضع في جدول انشغالاتها الآني مسألة قيادة الجماهير دفاعا عن حقوقها ومطالبها الملحة، وذلك لن يتحقق إلا بتعزيز كافة سبل النضال الوحدوي الشعبي على قاعدة برامج نضالية واقعية مستلهمة من احتياجات الجماهير الشعبية ومن همومها ومعاناتها ومشاكلها الحقيقية.

ملحوظة: للأمانة الفكرية فأغلب المعطيات والتدقيقات والصياغات الواردة في هذا المقال، مأخوذة بتصرف من تقرير الجمعية المغربية لحقوق الإنسان المشار إليه أعلام نظرا لمصداقيته وموضوعيته.



# بصدد الدخول السياسي والاجتماعي 2023/2024: تناقضات الاقتصاد التبعي وتفاقم أزماته أية مؤشرات وأي تحول؟

محمد شويا

#### مقدمة:

لا يمكن فهم الاقتصاد المغربي إلا باعتباره اقتصادا تبعيا نشأ ضمن علاقات استعمارية جديدة اتفق عليها في مفاوضات اكس-ليبان ضمنت مصالح ثلاثة أطراف وهي: فرنسا ووراءها القوى الرأسمالية الاستعمارية، والملكية وقاعدتها الاجتماعية والاقتصادية، وتيار براغماتي متنفذ في الحركة الوطنية انقلب على برنامج لجنة القاهرة برئاسة محمد بن عبد الكريم الخطابي...

واذا كان الاقتصاد المغربي خلال المرحلة التي أعقبت إعلان الاستقلال الشكلي قد فشل في أن يشكل دعامة مادية واقتصادية لاستكمال عملية التحرر الوطني كاقتصاد طرفي تابع للرأسمال العالمي، فإنه في المراحل اللاحقة لم يتحول الى اقتصاد صاعد Économie émergente حسب مزاعم الدولة كما حصل في تركيا والهند والبرازيل وغيرها..

إن الاقتصاد التبعي في المغرب، بعد أن أفقد الشعب حقه في التمتع بثرواته ومقدراته الوطنية وتقرير مصيره السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، قد أغرق البلد منذ تطبيق سياسة التقويم الهيكلي مطلع ثمانينيات القرن الماضي في الفقر والحرمان والأمية والمديونية والاختلالات الاجتماعية والمجالية، وأفقده سيادته المالية والطاقية والغذائية.. في

هذه الورقة سنحاول في الفقرة الأولى تناول تشكل الاقتصاد التبعي وتكريسه وتفاقم تناقضاته، أما الفقرة الثانية فسنتناول فيها حالة الاقتصاد التبعي بعد سنة كوفيد 19 من خلال قراءة بعض مؤشراته وإلى أين يتجه. ...

# 1 - المحور الأول: إرساء النظام الاقتصادي التبعي وتكريسه وتعميق تناقضاته وأزماته:

أدى تحريف مسارات حركة التحرر الوطني المغربية وبناء الاقتصاد الوطني المتمركز حول الذات كأساس للتحرر الفعلي الشامل، بالانقلاب على الحكومة الوطنية تحت رئاسة الراحل عبدالله إبراهيم إلى إرساء النظام الاقتصادي التبعي في بلادنا كدولة طرفية لدول المركز الرأسمالي وفق تسويات ومعادلات استعمارية جديدة من مخرجات مفاوضات اكس-لي-بان Aix-

les-Bains استهدفت تكريس المصالح الرأسمالية العالمية خصوصا الفرنسية في اقتصادنا، وتوسيع الهيمنة على الثروات والمقدرات الوطنية لفائدة الرأسمال العالمي ووكلائه المحليين من البورجوازية الوسيطية الطفيلية، وكبار الملاكين العقاريين المتخلفين، والشرائح العليا من الطبقة المتوسطة التي كانت تشتغل في جهازي الإدارة الاستعمارية والجيش الاستعماري، والنظام القايدي الاستبدادي بالبوادي، وقسم من النخبة المتوافقة مع الاستعمار الجديد المنتمية للحركة الوطنية..

# إن تكريس وتوسيع الاستغلال الرأسمالي والنظام التبعي في بلادنا جاء عبر ما يلى:

- حسم لفائدة التحالف الطبقي السائد قيد التشكل آنذاك من الكمبرادور والملاكين الكبار والنخبة المندمجة بالاستعمار والمخزن وعناصر التيار الانتهازي في الحركة الوطنية بعد انفجارها في سنة 1959 واحتواء برنامج الحكومة الوطنية وتكييفه مع متطلبات الاقتصاد التبعى 1960 ..
- القبول بقسمة العمل الدولية بين الدول الطرفية المستقلة

.....

شكليا بعد الحرب العالمية الثانية ... هذه القسمة جعلت المغرب في أدنى درجات السلم العالمي لقسمة العمل ....

هكذا تم نسف مخطط التصنيع خوفا من توسع الطبقة العاملة والاستفادة والتحكم في الثروات المعدنية والطاقية كما جاء في الخطة الاقتصادية لحكومة عبد الله إبراهيم. خطة سياسة وطنية لتصنيع البلاد تمت الاستعاضة عنها بتكريس الصناعات التحويلية الخفيفة والتركيبية والصناعات الاستخراجية الأولية والتي كانت فرنسا أوكلتها لمستعمراتها خلال الحرب العالمية الثانية، منها صناعات النسيج والصناعات الغذائية وتركيب السيارات وصناعات استخراج المعادن والفحم وتصفيتها وتصديرها خامة ..

وفي الفترة ما بين 1962 وضعت مجموعة من القوانين والمؤسسات والسياسات الاقتصادية المتناغمة مع العلاقات الاستعمارية الجديدة ولتحديد المصالح والوظائف وعمل النظام الاقتصادي التبعي وآلياته في العلاقة مع القوى الإمبريالية لفائدة شركاته المتعددة الجنسيات ووكلائه والمرتبطين به في الإدارة والمخابرات، وأيضا في العلاقة مع أطراف التحالف الطبقي السائد....

في بداية ستينيات القرن الماضي تم الانقلاب على خطة الإصلاح الزراعي المتجهة نحو الفلاحين الصغار والمتوسطين

عملة وطنية بالدرهم، فإن سيطرة الأبناك العالمية خصوصا الفرنسية منها بنك باريس والأراضي المنخفضة وكريدي ليوني والقرض الفلاحي ظلت مستمرة من خلال ارتفاع قيمة الفرنك الفرنسي مقابل الدرهم ثم من خلال القروض. التمويلات تحت غطاء المساعدات والتعاون وبخصوص التبادل التجاري فقط تشكلت علاقات تبادلية غير متكافئة لصالح الرأسمال العالمي وشركات التجارة والخدمات العالمية مما أسس للعجز المزمن في الميزان التجاري المغربي وتفاقم مما أسس للعجز المزمن في الميزان التجاري المغربي وتفاقم

الدين الخارجي ...

• سياسات التقويم الهيكلي ومسلسل الخوصصة والاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

1957 بإحداث بنك المغرب الذي عوض البنك المخزني وسك

2 - المحور الثاني: اتجاهات الاقتصاد المغربي التبعي في أفق 2024 من خلال مؤشرات النمو والمديونية والتضخم والبطالة ضمن سياقات أزمة الرأسمالية العالمية وتوحشها:

أ- قراءة في بعض مؤشرات الاقتصاد التبعي خلال فترة ما بعد أزمة كوفيد 19 من خلال تقارير بنك المغرب والبنك العالمي ومؤسسات أخرى:

• مؤشر الناتج الداخلي الخام : تتطابق تقريبا تقارير المراكز المالية العالمية خصوصا البنك العالمي وتقارير

المؤسسات الوطنية خصوصا بنك المغرب حول التناقضات الحادة المتعلقة بالناتج الداخلي الخام PIB ،حيث بلغ %-7 سنة 2020 تحت ظروف الجائحة وارتفع إلى %7,9 في 2021 ، ثم انهار إلى 1,1% سنة 2022 ، ويرتقب أن يصل إلى %3 خلال السنة الجارية ويتوقع أن يعود للارتفاع الطفيف الى %3,3 في 2024 ، وإذا حولنا النسب المائوية بملايير الدولار، فقد بلغت قيمة الناتج الداخلي الخام على التوالي 121,5 مليار دولار سنة 2020 ثم 142,87 ثم يرجى هـذه السنة 142,87 و يتوقع أن يصل الى 147,08 مليار دولار في 2024... يستنتج من التباين الكبير في المؤشر خلال أربع سنوات أن وثيرة النمو غير قارة تبين هشاشة الاقتصاد التبعى وارتباطه بالتقلبات المناخية؛ مثلا الجفاف الحاد الذي عرفه المغرب سنة 2022 ساهم في انهيار المؤشر وهذا يعكس تناقضات السياسات

الفلاحية وفشل مخطط المغرب الأخضر (2008/2023) الذي كان لصالح كبار الملاكين على حساب الفلاحين الصغار والمتوسطين وعلى حساب الأمن الغذائي للمغاربة، علما أن قطاع الفلاحة يشغل %30 من اليد العاملة النشيطة ويساهم ب%12 في الناتج الداخلي الخام .. ساهمت عوامل أخرى في تدني مؤشر الناتج الداخلي الخام كانخفاض نمو الانشطة غير الفلاحية ب%3,4 وعوامل الفساد ونظام الربع والنظام الضريبي غير العادل إضافة الى الاندماج الأعمى والكلي في الاقتصاد العالمي المأزوم..

يمكن أيضا أن نستنتج من حجم الناتج الداخلي الخام أن شعار المغرب من الدول الصاعدة أو الاقتصاد الصاعد ما هو إلا شعار أجوف يحاول إخفاء أزمات الاقتصاد التبعي؛ مثلا من شروط الانضمام إلى دول البريكس BRICS H يفوق الناتج الداخلي الخام للدول المرشحة معدل 200 مليار دولار المغرب لا يتعدى 145 مليار والجزائر 165 مليار.



والاكتفاء الذاتي الغذائي في الحكومة الوطنية وتحريفها لفائدة الفلاحة التصديرية للاستجابة لحاجات السوق الأوربية المشتركة CEE ولفائدة كبار الملاكين بتمكينهم من توسيع المجال السقوي والمكننة والتمويل (إحداث مكاتب الري ثم مكاتب الاستثمار الفلاحي لاحقا وإنشاء الصندوق الوطني للقرض الفلاحي 1961)، وقد تكلفت مكاتب دراسات فرنسية وأطر ومهندسين فرنسيين بإدماج الفلاحة المغربية في المصالح الرأسمالية العالمية من خلال السياسات العمومية الدسمية ...

وسيعتمد النظام الاقتصادي التبعي من خلال قانون المغربة 1973 على تفكيك وتخريب النسيج المقاولاتي الوطني بتحويل المقاولات الصغرى والمتوسطة التي كانت ناضجة ومتطورة الى حدود مطلع سبعينيات القرن الماضي لفائدة الرأسمال الطفيلي المغربي في إطار علاقات زبونية وريعية بين النظام السياسي التبعي وقاعدته الاجتماعية وأسياده من الرأسمال العالمي والشركات العالمية والمتعددة الجنسيات..

وبخصوص التجارة والمال فرغم أن بعض الشخصيات الوطنية اختارت نوعا من سياسة الاستقلالية والسيادة المالية

### الحماية الاجتماعية بالمغرب: تعميم حماية هشة بمقابل اجتماعي باهض

محمد شاعر

العدد: 519

من 31 إلى 6 شتنبر 2023

مقدمة: في السياق الوطني والدولي:

خلال العقدين الأخيرين ظلت الدولة المخزنية تكرر خطابات وشعارات تعبر فيها عن كونها دولة اجتماعية تعطي الأولوية للجانب الاجتماعي ، وعملت من خلال مجموعة من المبادرات والقوانين والبرامج على الظهور بهذه الصفة ، والتي ارتبط اتخاذها ، في واقع الأمر، بسياق وطني تميز باتساع أوجه عديدة للهشاشة الاجتماعية باعتراف كبار مسؤولي الدولة، ومنها ارتفاع مهول لنسبة الفقر في البوادي والمدن ، وارتفاع مؤشر العطالة وخاصة بين أوساط الشباب ، وارتفاع أعداد المغادرين المدرسة قبل استكمال مستوى دراسي وخاصة في السلكين الابتدائي والإعدادي وبالتالي استفحال الأمية ، وتوسع الهشاشة بين صفوف النساء ، وصعوبة الحصول على وسائل العيش لدى بين صفوف النساء ، وصعوبة الحصول على وسائل العيش لدى فئة كبيرة من المسنين الذين تزايدت أعدادهم ،إضافة إلى الظروف السيئة للسكن ارتباطا بارتفاع نسبة الفقر.

هذا في الوقت الذي تعرف فيه نسبة كبيرة من المواطنين وضعية حرمان من مختلف جوانب الحماية أو حتى الرعاية الاجتماعية، في وقت تعتبر الشرعة الدولية لحقوق الإنسان الحماية الاجتماعية حقا من الحقوق الأساسية للإنسان سواء ي :الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر 1948 في مادته 22 التي تقر أن "لكل شخص بوصفه عضوا في المجتمع حق في الضمان الاجتماعي" أوفي المادة 23 التي تقر "لكل فرد يعمل الحق في مكافاة عادلة ومرضية تكفل له ولأسرته عيشة لائقة بالكرامة البشرية وتستكمل بوسائل أخرى للحماية الاجتماعية" أوفي اتفاقية منظمة العمل الدولية 102 الصادرة سنة 1952 و التوصية رقم 202 بشأن الأرضيات الوطنية للحماية الاجتماعية الصادرة عن نفس المنظمة واللتان حددتا نطاق الضمان الاجتماعي (الحماية الاجتماعية) الحصول على الرعاية الصحية الأساسية، بما في ذلك رعاية الأمومة؛ توفير أمن الدخل الأساسى للأطفال، بما يشمل الحصول على التغذية والتعليم والرعاية وأي سلع أو خدمات ضرورية أخرى؛ توفير أمن الدخل الأساسي للأشخاص في سن العمل غير القادرين على كسب دخل كاف لا سيما في حالات المرض والبطالة والأمومة والإعاقة؛ توفير أمن الدخل الأساسي للأشخاص المسنين.

إضافة إلى اتفاقيات وقوانين دولية خاصة تهم وضعيات معينة متعددة، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حماية الأمومة رقم 183 لعام 2000، واتفاقية حقوق الطفل ثم اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي تعترف بحق الأشخاص ذوى الإعاقة في الحماية الاجتماعية، وغيرها من الاتفاقيات والقوانين الدولية ذات الصلة.

وبالعودة إلى المجال الوطني، كانت الوضعية الاجتماعية الهشة لفئات واسعة من المواطنين المغاربة، والتي فضحت اللامساواة الاجتماعية وغياب العدالة الاجتماعية، من بين الأسباب التي أشعلت حركة احتجاجية قوية وعامة تمثلت في حركة 20 فبراير 2011، والتي كانت الكرامة والعدالة الاجتماعية أبرز عناصر شعارها التي صدحت به في شوارع وساحات مختلف المدن المغربية، مما دل على فشل المقاربة المخزنية لحل المعضلة الاجتماعية نظرا لأن هذه المقاربة لم تمس أصل المعضلة والمرتبط بطبيعة النظام الرأسمالي التبعي. ومتابعة لهذه المقاربة نرصد أهم عناصرها بشكل مركز إلى حدود سنة 2021، ثم نستقرئ آفاقها وحدودها خلال الخمس سنوات المقبلة على ضوء القانون الإطار 90–21.

# • التأطير القانوني وأهم برامج المساعدة الاجتماعية والضمان الاجتماعي إلى حدود 2021:

ضمن تدابير الالتفاف على حركة 20 فبراير صدر دستور 2011 الذي نص الفصل 31 منه على عمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين، على قدم المساواة،

من الحق في العلاج والعناية الصحية؛ أو للحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، والتضامن التعاضدي أو المنظم من لدن الدولة، ولم يصدر أي قانون جامع للحماية الاجتماعية إلى غاية مارس 2021، وهو القانون الذي سنتتاول بعض عناصره في الفقرة الموالية. واعتمدت برامج - إلى جانب ما كان معتمدا في مجال الضمان الاجتماعي منذ نهاية الاستعمار المباشر -لاستهداف فئات معينة مثل " برنامج الدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشة الحاضنات لأطفالهن اليتامى" الذي تم تنزيله سنة 2015 ، و"برنامج تيسير" وهو عبارة عن دعم مباشر للأسر الفرض منه محاربة الهدر المدرسي ، وبالتالي يمكن إدراجه ضمن حماية الطفل، ثم برنامج المساعدة الطبية "راميد" سنة 2012 لتوسيع التغطية الصحية ...لكن معظم هذه البرامج كانت محدودة الأثر لا على الفئات المعنية ولا في نتائجها العامة العاكسة لأهدافها، فبرنامج الدعم المباشر للأرامل الحاضنات لليتامى لم يكن يتعدى 350 درهما عن كل طفل وبسقف لا يتعدى1050 درهما وهو سقف لم يكن يعني عددا معتبرا من الأرامل وبعيد جدا عن الحد الأدنى للأجر، وبرنامج تيسير الذي انطلق سنة 2008 لا يزيد أقصى مبلغ للدعم فيه عن 140 درهما ولم يستطع تحقيق هدفه، إذ ظلت ظاهرة الهدر المدرسي تتفاقم ليبلغ عدد المغادرين للمدرسة قبل استكمال مستوى دراسي معين 334 ألف تلميذ موسم 2022-2021 حسب إحصائيات رسمية.

وظلت الحماية من مخاطر الشيخوخة ضعيفة مدة طويلة حيث لا تشمل معاشات التقاعد إلى حدود 2021 سوى حوالي %42,5 من الساكنة النشيطة العاملة، وإلى جانب هذه النسبة الضعيفة للمستفيدين من معاشات التقاعد تتميز نسبة كبيرة من المعاشات بضعفها، إذ تقل في حالات كثيرة عن 1000 درهم، ولم يتم الالتزام برفع الحد الأدنى للمعاش إلى 1500درهم.

في ظروف جائحة كورونا برز بشكل جلي ضعف هذه البرامج المحدودة والمستهدفة للدعاية أكثر منها للحماية، والعجز الاجتماعي المهول والمستمر كنتيجة لسياسات عمومية لا تستهدف العدالة الاجتماعية، حيث هرول ملايين المغاربة إلى الدعم الذي خصصته الدولة خلال الجائحة. وتشير بعض الدراسات إلى ما يفوق %60من المواطنين الذين اضطروا إلى الاعتماد على هذ الدعم لتلبية متطلبات العيش الأساسية، كما بينت الجائحة الخصاص المهول في الحماية الصحية كنتيجة طبيعية للوضعية المهترئة لقطاع الصحة العمومية، إضافة إلى فشل منظومة "الراميد" كنتيجة طبيعية لوضعية القطاع الصحي وللبيروقراطية المخزنية، كما تجسد ذلك في نسبة الفقر التي عادت إلى مستوى 2014. واقع حال مخز، في وقت كانت الدولة المغربية قد صادقت على خطة الأمم المتحدة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي يعد توسيع الحماية الاجتماعية من بين غاياتها الرئيسة. وعادت الدولة إلى شعار الدولة الاجتماعية، وعاد خطاب الحماية الاجتماعية، وفي سياقه صدر سنة 2021 القانون الإطار للحماية الاجتماعية 09-21. فهل يعكس هذا الخطاب وهذا القانون إرادة سياسية حقيقية لحماية اجتماعية شاملة تتحمل الدولة المسؤولية الكاملة عنها؟

- الحماية الاجتماعية في القانون الإطار 09-21 :
  - تمهید

وفي سياق الدخول السياسي والاجتماعي 2024–2023 نستحضر هذا القانون لتحديد الخلفيات الحقيقية لخطاب الحماية الاجتماعية وأفقها تبعا لمقتضيات هذا القانون، وعواقب تنفيذ مقتضياته هذا القانون، باعتباره المؤطر لهذه السياسة خلال الخمس سنوات الممتدة من 2021 إلى 2025.

حدد القانون كمرجعيات دولية، يسترشد بها، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاتفاقية رقم 102 بشأن المعايير الدنيا للضمان الاجتماعي الصادرة عن منظمة العمل الدولية، والتوصية رقم 202 بشأن الأرضيات

الوطنية للحماية الاجتماعية الصادرة عن نفس المنظمة، وكذا خطة الأمم المتحدة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي يعد توسيع الحماية الاجتماعية من بين غاياتها الرئيسة. لكن قراءة لنطاق الحماية الاجتماعية حسب هذا القانون لا تشمل جميع مجالات الحماية المنصوص عليها في التوصية السالفة الذكر فمثلا ليست إشارة لحماية الأشخاص في وضعية إعاقة والذين يصل عددهم إلى حوالي 2,5م شخص، كما أن البرامج المتعلقة بتحقيق المعايير الدنيا للحماية الاجتماعية هي الكفيلة بإبراز جدية الإرادة السياسية للدولة في تحقيق حماية اجتماعية شاملة. ولا شك أن نتائج البرامج السالفة المرتبطة بالحماية من المخاطر التي تتعرض لها الطفولة والمرأة ومخاطر بالحماية تفيدنا في استجلاء مستقبل هذه الحماية.

# قراءة في مرتكزات الحماية الاجتماعية المنصوص عليها في القانون-الإطار 09-21

- حدد القانون 09-21 مرتكزات الحماية الاجتماعية في:
- أولا: توسيع التغطية الصحية الإجبارية ، بحلول نهاية سنة
- ثانيا: تعميم التعويضات العائلية، التي سيستفيد منها حوالي سبعة ملايين طفل في سن التمدرس؛
- ثالثا: توسيع قاعدة الانخراط في أنظمة التقاعد، من خلال دمج حوالي خمسة ملايين شخص من الساكنة النشيطة التي لا تتوفر،حاليا، على أي تغطية متعلقة بالتقاعد ؛
- رابعا: تعميم التعويض عن فقدان الشغل لفائدة الأشخاص الذين يتوفرون على شغل قار."

إن قراءة لهذه المرتكزات وتتبعا لبرامجها يبرز إشكالات مرتبطة بالتسرع وضعف الحكامة، واستهداف خلفيات أخرى بعيدة عن غاية حماية اجتماعية حقيقية وشاملة تكون المسؤولية في تنزيل كل مستوياتها على عاتق الدولة. وهكذا، فبخصوص توسيع التغطية الصحية الإجبارية، تم إدماج مجموعة من التجار والفئات المهنية والفلاحين وأصحاب النقل والصناع التقليدين على امتداد سنة 2021، ثم تحويل منخرطي "الراميد "إلى التأمين الإجباري على المرض AMO. وكل هذا في ظل وضعية قطاع الصحة العمومية المهترئ والمليء بمجموعة من المشاكل التدبيرية والبشرية واللوجستيكية ، والتي لا تخفى على المسؤولين، مما يعني أنه سيكون عاجزا عن توفير العلاجات الضرورية لهذه الأعداد المتزايدة من المنخرطين في التأمين الإجباري عن المرض . كذلك، تم هذا التوسيع في ظل وجود قطاع خاص مفترس ينظر للمرضى كمورد ربح تجاري ولا يحترم حتى المرجعيات المؤطرة لخدماته. وبذلك قد يعتبر هذا التوسيع في ظل وضع القطاع العمومي للصحة بمثابة هدايا على طبق من ذهب للرأسمال المحلي والأجنبي الذي فتح له الباب على مصراعيه للاستفادة من هذا التوسيع الذي سيضخ عليه أموالا طائلة من مخصصات التغطية الصحية. إضافة إلى ذلك، لازالت نسبة تجاور 40 % محرومة من هذه التغطية الصحية على علاتها، ولا يتضمن القانون أي إشارة إلى برنامج أو تدبير يخصها بالتغطية الصحية في المستقبل القريب.

أما بالنسبة للمرتكز الثاني أي تعميم التعويضات العائلية، التي سيستفيد منها حوالي سبعة ملايين طفل في سن التمدرس، حدد لها نهاية سنة 2024 كأمد زمني لتحقيقها، وبغلاف مالي يبلغ 20 مليار درهم. بهذا الخصوص لا أحد يعارض، لكن الآليات والشروط، ومنها سن الأطفال وشرط التمدرس وغيرها من الشروط، وكما عودتنا الأجهزة المسيرة، ستقلص هذا العدد إلى ما دون ذلك بكثير.

### हिन्द्री विक की

### النضال الوطني والدور النقدي

#### لماذا لا يصبح الحزب رائعًا؟

هناك قيمة مؤكدة للتفكير والخطاب النقدي في أي تجمع بشري كان، ويكتسب النقد مكانة أكثر رسوخًا في الأحزاب الثورية، ورغم أن واقعنا الفلسطيني لم يخلو من أشكال التسلط والهيمنة والإقصاء، بل وحتى الاضطهاد لأصحاب الأفكار النقدية، إلا أن التجربة التاريخية تؤكد أن ممارسة النقد إجمالًا حظيت بكثير من التوقير والاحترام للأفكار أو من يمارسها، وسواء في فترات المد الوطني والثوري أو حالات التراجع والهزيمة، غالبًا ما كان الخطاب الذي يطالب بالإصلاح أو التغيير الجذري حاضرًا وبقوة، سواء على مستوى المشهد الفلسطيني العام أو على مستوى البنى الفرعية الحزبية والمؤسسية للحركة الوطنية.

وفي إطار هذا التاريخ من الممارسة النقدية الفلسطينية، حضرت فكرة مهيمنة تفترض وجوب أن تكون هذه البنى الوطنية في حالة ممتازة لتمارس دورها الوطني، وهذا إجمالًا أيدته أدبيات الأحزاب والفصائل الفلسطينية وقوى وتشكيلات العمل الوطني، التي اعتبرت أن جودة الوضع الحزبي وسلامة ركائزه الفكرية والتنظيمية والسياسية هي ضرورة محورية في قدرة هذه القوى على القيام بدورها الوطني والمحتمعي.

لماذا لا يصبح الحزب رائعًا؟ لماذا لم تنصلح م. ت. ف؟

وعلى أهمية هذه الروحية النقدية التي اكتست بها الممارسة والبنى الثورية والوطنية الفلسطينية، وبعيدًا عن كون كثير من الممارسات التي تلبس العباءة النقدية والإصلاحية هي في الواقع تعبيرات عن عزوف عن الممارسة الوطنية وفي كثير من الحالات خطاب هزيمة، يرغب بتعميم استسلام من استبطن الهزيمة بحجة فساد الواقع.

هناك اشكالية في فهم مهمات النقد والإصلاح وعلاقتها بالمهمات الوطنية والاجتماعية للحزب أو الفصيل أو المؤسسة، كبداية من البديهي القول: أن حالة الطهارة الكاملة أو النجاعة والكفاءة المطلقة للبنى المؤسسية هي هدف يجب مواصلة السعي لتحقيقه، وليس واقع متحقق في حالة معظم حالات حركات التحرر الوطني، وحتى معظم القوى التي نهضت بمهمات عظمى في تاريخ شعوبها وتاريخ العالم، ولكن المعضلة الأهم تكون في تجاهل أن أى منظومة مهما بلغت كفاءتها وجودة حالتها، تكتسب قدراتها بالأساس من انخراطها في العمل لأجل أهدافها العليا، وبقدر أكبر يمكن القول: أنه في حالة التجارب الحزبية الفلسطينية، أن ما تكفل بنهوض أي من القوى الفلسطينية هو انغماس كادرها وبنيتها في المهمات الوطنية والمجتمعية الكبرى، وأن محطات النهوض والانتفاض الوطني والجماهيري، غالبًا ما حملت الأحزاب والقوى لوضع أفضل على كافة المستويات، وأكثر من ذلك، أن الاشتباك الدامي مع العدو الصهيوني قد شكل على الدوام العامل الأساسي في تطوير بنية الحركة الوطنية الفلسطينية بكافة قطاعاتها وتياراتها، وأن الانكفاء نحو الداخل في أي من هذه البنى وتخيل وجود مهمات داخلية سامية على الانغماس في المهمات الوطنية، كان محض خيال زائف يقدس الحزب أو الفصيل ويعلو به عن المهمة الوطنية، أو تجاهل لقيمة الوقائع السياسية وقدرة الجماهير وفعلها النضالي على خلق بيئة دافعة لتطور العمل الوطني وبناه.

في محطات بارزة يمكن الإشارة لما أحدثته انتفاضة ١٩٨٧ من تحولات هائلة على مستوى الفصائل الفلسطينية، بل وقدرة هذه الانتفاضة على إنتاج ديناميات تنظيمية جديدة استطاعت تنظيم معظم أبناء الشعب الفلسطيني وبناء شبكات ممتدة وعميقة، مارست كل أشكال العمل المنظم في الاشتباك الواسع مع العدو الصهيوني، وكذلك دور انتفاضة الأقصى ٢٠٠٠، كرافعة انقاذية للفصائل الفلسطينية التي مزقتها أدوات التقويض بعد أوسلو وعصفت ببناها التنظيمية وهددت وجودها، خصوصًا أن هذه الانتفاضة لم تنقل فقط البنى الفصائلية لموضع مختلف، بل نقلت المشهد الفلسطيني بأكمله لمعادلات مختلفة، ويمكن القول: أنها ساهمت في تشكيل واقع الإقليم والصراع مع العدو الفلسطيني اليوم ومستقبلًا.

اليوم يقف شعبنا في محطة اشتباك رئيسي ومصيري مع العدو الصهيوني، وتبدو الأطروحات المهووسة عن الإصلاح البنيوي مضحكة بعض الشيء، فبينما استطاعت شريحة من أبناء الحركة الوطنية تنظيم ذاتهم في أتون الملاحقة الأمنية واستعادة مساحات الاشتباك مع العدو الصهيوني، دون انتظار لإصلاح النظام السياسي الفلسطيني وإنهاء الانقسام أو حتى استعادة البنى التنظيمية لقدرتها، وهذا لا يعني أن هذه المهمات غير ذات قيمة، ولكن يعني وجوب النظر لما أحدثته الممارسة النضالية لشعبنا من تغييرات كبرى تخلق واقع مختلف ساهمت في انجاز هذه المهمات الإصلاحية والبنيوية، أكثر من معظم ما تم الخوض فيه طيلة سنوات من طقوس الغرق في الذات.

النهوض الوطني، أو الإصلاح المؤسسي، أو تطوير البنى التنظيمية، جميعها مهمات تتعلق بتغيير الواقع لا الدوران حول بعضها، أو الانغماس في ممارسات جلد الذات وتقويض الرهان على دور الشعب كمعلم أول، وتجاهل وقائع الأخطار المحدقة بشعبنا وقضيتنا والمهام التي لا تقبل التأجيل، وفي مقدمتها واجبات القوى الوطنية في التصدي للعدوان المتصاعد، وحقيقة أن ممارستها لهذا الدور هو أداة إصلاحية ناجعة ورافعة نهوض موثوقة، أكدت التجرية الوطنية دورها.

### الفقعاوي يعلق الجرس غسان كنفاني المعضلة التنظيمية والرؤية السياسية

غسان أبو نجم

أنهى الرفيق الدكتور وسام الفقعاوي رئيس تحرير مجلة الهدف نشر دراسة غسان كنفاني التركيب التحتي للثورة وثيقة عن السلاح التنظيمي، والتي وضعها الشهيد غسان كنفاني عام ١٩٧١ وأعاد نشرها الرفيق وسام، ضمن حلقات على صفحات الهدف، بلغت ست عشرة حلقة مقسمة إلى جزئين؛ الأول: احتوى على خمس حلقات وحمل نفس اسم الدراسة. والثاني، احتوى على أحد عشر حلقة حملت عنوان: "المقاومة ومعضلاتها كما تراها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" وتعد استكمالًا لنفس الدراسة قبل البدء بتحليل ما ورد في الدراسة وجب التتويه لقضيتين هامتين:

الأولى: دقة وأهمية تناول ما كتبه الشهيد غسان كنفاني في هذا التوقيت بالذات من قبل الرفيق وسام الفقعاوي وما له من أثر؛ لإعادة صياغة برنامج تنظيمي وسياسي لعموم حركة التحرر العربية بشكل عام، والفلسطينية بشكل خاص، في ظل حالة التراجع الذي تشهده هذه الحركات وتراجع قوى اليسار عمومًا، وعجزها حتى الآن، في قيادة دفة الصراع ضد قوى الإمبريالية والاستعمار.

الثانية: أظهرت الدراسة وبعد مرور ما يناهز الخمسين عامًا على وضعها؛ أنها تحمل في طياتها برنامجًا سياسيًا وتنظيميًا، غاية في الأهمية، وتعكس وعيًا بمركبات الحاضر وقدرة على تفكيكه، مما يظهر العجز التطبيقي العملاتي لهذه النظرية وكسر أهم حلقاتها الثلاث، كما أورد غسان، وهي الممارسة. لعل من الانصاف والضرورة قبل الشروع في مناقشة محتويات هذه الدراسة، أن نلفت الانتباه لمسألة غاية بالأهمية، وهي أن تجربة غسان الحزبية، إضافة لإبداعه الأدبى، قد أسقطت مقولة: أن المبدع من الخطأ أن يكون حزبيًا، وأن الحزب يحد من الإبداع، وهذا ما روجته وتروجه ثلة ليس بالقليلة من مثقفي الطابور السادس الثقافي. لقد أثبتت تجربة غسان كنفاني الإبداعية، أن المبدع هو المتسلح بنظرية ثورية التي تسهم في صقل إبداعه وتطويره، وأنه ملكة لا يطورها إلى عمل جماعي مستند إلى مفاهيم ثورية وأسس نظرية، الممارسة العملية. ولعل عمل غسان كصحفى ورئيس تحرير لمجلة الهدف وعضويته في اللجنة المركزية للجبهة الشعبية ومهمته كناطق رسمى باسمها، إلى جانب كتاباته في الأدب والرواية والقصة والرسم دليل قاطع على زيف هذه الرواية.

في الجزء الأول من الدراسة، نجد أن غسان أدرك وفي وقت مبكر أهمية أن يكون هناك حزبًا ثوريًا؛ يقود الجماهير، يعلمها ويتعلم منها، وأن يتسلح هذا الحزب بنظرية ثورية، ويكون بمثابة الناظم بين النظرية والجماهير، وضرورة أن يتصدى لمطالب الجماهير الشعبية؛ الحاضنة الأم له، ويقودها على قاعدة الالتزام الحديدي بالأسس النظرية وقواعد المسلكية العملية، بعيدًا عن الاستعراض والتسلط والفوقية والشللية، مع توسيع دائرة الحوار الديموقراطي والشللية، مع توسيع دائرة الحوار الديموقراطي يعكس الفهم العميق للأسس اللينينية لبناء الحزب والإدراك الثوري لأهمية تصليب وتجذير مواقف الحزب النظرية والعملية التي ستؤدي إلى تأسيس موقف سياسي متجذر وملتصق بإرادة وطموحات الجماهير التي يرى فيها غسان وقود الثورة وغايتها.

إن هذا الفهم لدور الحزب وعلاقته مع الجماهير والانضباط الصارم لأعضائه على الصعيدين الداخلي، وعلى صعيد التعامل مع الجماهير؛ كفيل بأن يحقق غاية الحزب في قيادة هذه الجماهير، وهذا الفهم اللينيني لدور الحزب يبرز دور المثقف الحزبي في صياغة برامج الحزب السياسية وتصليب أهداف الثورة وغاية الجماهير في التحرر والديموقراطية.

لقد استطاع غسان كنفاني أن يترك أثر فهمه النظري للماركسية اللينينية على إنتاجه الأدبى والسياسى؛ فدراسة ثورة ٣٦-٣٩، أظهرت عمق إدراكه للتركيبة الطبقية للمجتمع الفلسطينى ودور الطبقة في رسم الموقف السياسي الفلسطيني ومدى تحقيقها لمطالب الجماهير الشعبية، كذلك رسم غسان ملامح البرنامج السياسى للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التى شغل عضوية اللجنة المركزية فيها، وفي العديد من رواياته كأم سعد ورجال في الشمس وغيرها التي وجهت الجماهير إلى ضرورة الثورة ضد الاحتلال وأن لا بديل عن تحرير فلسطين. ولعل عمله رئيسًا لتحرير مجلة الهدف؛ المجلة المركزية للجبهة الشعبية، أسهم في نشر الوعى السياسي لدى الجماهير العربية والفلسطينية، مستخدمًا المجلة كمنفاخ ثوري، كما أسماها لينين، ولا يدرك هذا الدور للصحافة، إلا مثقف حزبي يستند لنظرية ثورية.

عاش غسان حياته القصيرة بحساب السنين معلمًا ومتعلمًا، كما وصفه الدكتور جورج حبش، ومتنقلا بين المهام الحزبية الجمة التي ألقيت على عاتقه، وساهم في صياغة البرنامج السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين؛ مستلهمًا تجارب الثورات العالمية، وتحديدًا الفيتنامية والصينية التي اعتبرها غسان أكثر عمقًا والتزامًا من التجربة الستالينية، وأشد تعبيرًا عن مصالح الجماهير؛ منتقدًا التطبيق الميكانيكي والنسخ الفج لتجارب الأحزاب الشيوعية للتجربة السوفييتية، متسقًا بذلك مع رؤية جرامشي في دراسة واقع الثورات على الصعيد العالمي وضرورة خصوصية كل ثورة ودراستها على هدى النهج الماركسي واستنباط الدروس من هذه التجارب كل على حدى، وأن التجربة اللينينية هي إحداها، إلى جانب التجارية الماوية والفيتنامية، وهذا بتقديري يكشف عمق إدراك غسان للنهج المادي التاريخي للماركسية، ومدى قدرته على الاسترشاد بذلك باعتبار النظرية دليل عمل، خلاصة هذا الفهم في دراسة واقع حركة التحرر العربية والفلسطينية، وأكد أن البرنامج السياسي للحزب الثوري الفلسطيني، يجب أن يحقق مصلحة الجماهير التي ترى أن تحرير فلسطين واستعادة ما اغتصبه الكيان الصهيوني الإحلالي للأرض والمنزل ووسيلة الإنتاج، وهذا الهدف يجب أن يعمل عليه الحزب؛ كوادر وهيئات، بشكل متسق، وتعميق الحوار الديموقراطي الداخلي؛ لتصليب موقف الحزب وتطوير برنامجه السياسي، بما يتناسب مع تحقيق الأهداف السياسية.

إن هذا الفهم الواعي لدور وأهمية الحزب في قيادة الجماهير وتحقيق الأهداف السياسية التي تطمح لها ينقلنا إلى الجزء الثاني لهذه الدراسة، والتي وضع فيها رؤية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين السياسية على الصعد الإقليمية والعربية والعالمية.

### افريقيا والغرب، طبول الحرب لحاولة ادامة الاستعباد والنهب

عبدالواحد ناجم

خلال الندوة الصحفية التي عقدها وزير الخارجية الروسي سيرغى لافروف يوم الخميس 24 غشت 2023 بجنوب إفريقيا، في ختام قمة مجموعة بريكس الآخذة في التوسع، قال الوزير المخضرم: "وَرَدَ في تقرير للإدارة الامريكية (أن الصين وروسيا يشكلان عقبة للتنمية في افريقيا) وهذا يعنى أن الولايات المتحدة الأمريكية تفرض على الدول الافريقية شركائها وبأنها متشبثة بالأحادية القطبية ولا تقبل بتعدد الأقطاب الذي أصبح واقعا"، وأضاف لافروف "الانقلابات التي وقعت مؤخرا في غينيا ومالى وبوركينا فاسو كانت لها مقدمات

> نتيجة سلوك الغرب تاريخيا تجاه افريقيا الذي يفاقم الأزمات... فبعد الإطاحة العسكرية بنظام القدافي من طرف الناتو، سادت الفوضى بليبيا وتدهورت الأوضاع الأمنية والاجتماعية بالساحل وجنوب الصحراء، فتدفقت موجات الهجرة وانتشر الارهاب (داعش وغيرها) وتجارة البشر والتهريب والسلاح... ولذلك كان من المنتظر تحرك القوات العسكرية الرافضة لخضوع حكامها للغرب، كما وقع مؤخرا بالنيجر...".

من مقتطفات تصريح لافروف بجوهانسبورغ تتضح الصورة العامة لمستوى صراع القوى المهيمنة وتضارب مصالحها بالقارة الافريقية.

انقلاب النيجر ليوم 26 يوليوز 2023، قد يقربنا من الصورة بدقة

أوضح، حيث هو الانقلاب السابع في غرب ووسط أفريقيا منذ انقلاب 2020 في مالي، والخامس منذ حصول النيجر على "استقلالها" عام 1960. غير أن ردود الأفعال هذه المرة جاءت بسرعة وتناغم، إذ عمدت الدول الغربية بالإضافة إلى التنديد وقرارات العقوبات والحصار، التي تفاقم أزمات الجماهير، إلى دفع الأنظمة الموالية لها إلى دق طبول الحرب والتلويح بالتدخل العسكري من طرف (المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا) الإيكواس، خلال اجتماع قمة طارئ لها، (القت مخرجاتها الرفض والتصدي من طرف كل من مالي وبوركينا فاسو وغينيا والجزائر التي أعلنت غلق أجوائها في وجه الطيران الحربى ضد النيجر وأطلقت حملة ديبلوماسية لتفدي التصعيد العسكري،كما أن القوى الحيةالإدانة والرفض للحرب بالوكالة وعواقبها الغير محسوبة)، مع التصريح "بإعطاء الدبلوماسية فرصة لحل الأزمة، ومهلة أسبوع لزعماء الانقلاب، قبل نشر (قوة احتياط لإعادة النظام الدستوري)، مرفوق بقرار الدعوة لاجتماع قادة الأركان لدول المجموعة، الذي تم عقده الخميس والجمعة 16 و17 غشت 2023، في العاصمة الغانية أكرا لدراسة الخطة وتنسيق التفاصيل التنفذية للقرار... وفي مستهل الاجتماع قال رئيس الأركان النيجيري الجنرال كريستوفر غوابين موسى إن "الغرض من اجتماعنا ليس مجرد الرد على الأحداث بل أن نرسم بطريقة استباقية مسارا يؤدي إلى السلام ويدعم الاستقرار"...

مبتغاهم إذن هو "الاستقرار" واستمرار التبعية، بالنظر إلى أن النيجر منتج مهم لليورانيوم ويحتل موقعا جغرافيا استراتيجيا في منطقة الساحل التي تمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا، وليس مصير الشعب الذي رغم الموارد الهائلة للبلاد المستنزفة، يرزح منذ عقود تحت

وطئة الفاقة والخصاصة، ويعانى من الفقر والامية وضعف الخدمات الاجتماعية وتفشى الامراض وانعدام الأمن وضعف البنيات التحتية الاساسية وتفشى الفساد والارتفاع المضطرد لتكلفة المعيشة وعدم كفاءة المسؤولين وفسادهم ناهيك عن انعدام السيادة الغذائية والطاقية... كنتيجة طبيعية لعقود من الاستعمار الفرنسي المباشر والمستتر، حيث تحل النيجر بشكل دائم في أدنى ترتيب في مؤشر التنمية البشرية التابع للأمم

فعلى غرار باقي القوى الاستعمارية عرّضت الإمبريالية



الفرنسية جزء كبير من القارة للاستغلال الرأسمالي البشع، حيث قامت بإنشاء بنوك استعمارية في إفريقيا، ثم انضم إليها آخرون لاحقًا، من اجل السعى بكل جهد لضمان استمرار الهيمنة الفرنسية في مرحلة ما بعد العبودية من خلال الحفاظ على "الميثاق الاستعماري le pacte colonial". تضمن هذا الميثاق ضمان التخلف المتعمد لاقتصاديات المستعمرات، واعتمادها القسري على صادرات المواد الخام، واحتكار فرنسا للشحن، والصادرات، والواردات. وكان الفرنك CFA العملة التى صممتها فرنسا لضمان بقاء السيطرة الفرنسية بعد الخروج الرسمى للاستعمار المباشر.

(الفرنك CFA هو اسم عملتين، فرنك غرب إفريقيا CFA المستخدم في ثماني دول في غرب إفريقيا، وفرنك وسط إفريقيا CFA، المستخدم في ستة بلدان من وسط إفريقيا).

وبالإضافة إلى تقسيم الخريطة ورسم الحدود بين الدول والكيانات خدمة لمصالها الاستراتيجية، عملت فرنسا على الاعتماد على النخب الانتهازية المدنية والعسكرية المكوَّنة في المتروبول لتكون عميلة ووكيلة للاستغلال، مع اللعب على حبل النعرات الاثنية للتفرقة وتأجيج الصراعات، والاستناد للمليشيات المحلية، دون أن ننسى أثر الاعلام ووسائط التواصل الاجتماعي في تزييف الوعي للأجيال المتعاقبة...

وإجهاض كل مشروع تقدمي أو وطني عبر الاغتيالات والانقلابات (طوماسسانكارا، باتريس لومومبا ...)، عن طريق عمل المخابرات (المديرية العامة للأمن الخارجي DGSE) والقواعد العسكرية والمرتزقة الغربيين اللذين عاتوا في الدم الأفريقي، وأشهرهم المرتزق الفرنسي بوب دينار الذي تدخل لأول مرة في دولة جزر القمر الجديدة التي أعلنت استقلالها من جانب واحد في 6 يوليو 1975، وفي نفس العام كان في أنغولا

مع يونيتا بقيادة جوناسسافيمبي. وفي يناير 1977، فشل في محاولة انقلابية للإطاحة بنظام جمهورية بنين الشعبية. في 13 مايو 1978 وبتنسيق مع نظام جنوب أفريقيا العنصري، ساهم من جديد في الإطاحة بنظام علي صويلح الماركسي الثوري بجزر القمر وإعادة أحمد عبد الله إلى السلطة. وتم اغتيال صويلح بعد أسره برصاصة في الرأس في 29 مايو 1978. وبدعم كذلك من نظام الأبارتهايد، قام بتشكيل فيلق من المرتزقة تم توظيفهم للتدخل بناءً على طلب بريتوريا أو باريس. وتم نشر عناصره في التشاد، في الفترة بين 1982–1981، لدعم تمرد حسين هبرى ضد الرئيس الموالى لليبيا غوكونيعوايدى.

وبعد أن أصبح الحاكم الفعلي لجمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية، وجعلها مركزا لشبكة موازية تسمح لنظام الفصل العنصري بجنوب أفريقيا، في ظل الحظر الدولى، بتفادي الحصار وبتزويد نفسها بالأسلحة، كما أنها باتت قاعدة لوجستية من أجل عملياتها العسكرية ضد الدول الأفريقية المناهضة لها: موزمبيق وأنجولا... وفي سجله الكبيرفي الإجرام العابر للحدود بإفريقيا وخارجها، مشاركته في الإبادة الجماعية في رواندا مع ميليشيات الهوتوفي عام 1994... هذا "الصندوق الاسبود" حاول كتابة مذكراته، والتي وعد فيها بكشف "الكثير من الفضائح". لكن مرض الزهايمر داهمه وسحق تلك الذاكرة الدامية، قبل وفاته في 13 أكتوبر 2007 إثر سكتة قلبية، بإحدى المستشفيات الفرنسية، دون مسائلة ولا محاسبة، رغم فظاعة أعماله القدرة التي دامت لأزيد من نصف قرن، وجرائم

الابادة البشرية التي خطط لبعضها وساهم في بعضها الأخر.

أما الصين وروسيا فيعملان بدورهما على الغوص في المياه الدافئة وتعزيز نفودهما من خلال التواجد بالقارة السمراء، تارة بالقوة الناعمة وأخرى عبر المجموعات العسكرية غير النظامية، حالة فاغنر الروسية بكل من ليبيا والتشاد والسودان وإفريقيا الوسطى... وحديثا بدول الساحل (مالى وبوركينا فاسو) النيجر بدورها دخلت في المجال، حيث كان أخر ظهور (عبر فيديو دعائي تم نشره بوسائط التواصل الاجتماعي) لإدغينيبريغوجين (طباخ الكريملين) بإحدى دول الساحل (يرجح أن تكون مالي) في بحر الأسبوع الذي لقي مصرعه فيه فوق سماء موسكو (يوم الاربعاء 23 غشت 2023)، وفي يوم الخميس الموالى وأثناء إعلانه، عبر القناة الروسية الرسمية، عن وفاة بعض قادة فاغنر في الحادث المبهم لطائرتهم، أكد بوتين رجوع بريغوجين من إفريقيا رفقة بعض قيادات فاغر "حيث تواجدوا للعمل على دعم مصالح روسيا والدول الإفريقية" حسب زعمه. وقال بوتين عن برغوجين: "كان رجل أعمال موهوبا ولم يعمل فقط في بلدنا، بل عمل خارج حدود بلدنا، وفي إفريقيا بشكل خاص وحقق نتائج".

التنافس المحموم على النهبوالنفوذ بالقارة الغنية بمقدراتها الطبيعية الهائلة والثرية بطاقتها البشرية الواعدة، بين القوى المهيمنة التقليدية والصاعدة، ودور الكيان الصهيوني الخبث في المنطقة، يعطل التنمية ويرهن مصير الأجيال الإفريقية الشابة التي تشكل النسبة الكبيرة من النسيج الاجتماعي، بيد هؤلاء، غير أن تململ الشعوب المتصاعد وتزايد الرفض لسطوة تلك القوى الاستعمارية، قد يساهم في انتشار الوعى بحقائق التاريخ والواقع كخطوة أساسية في سبيل تقرير مصير الشعوب



# تتمة: الدخول السياسي والاجتماعي 2023/2024

#### مؤشر المالية العمومية:

تعانى المالية العمومية عجزا مزمنا يصل الى معدلات مقلقة من الناتج الداخلي الخام حسب تقرير المجمع الائتمانى الفرنسى COFACE كوفاس %-1،1سنة 2020 ثم %5,9، ثم %-5,3، ثم يتوقع أن يصل في 2024 الى %-5,1. ولتغطية العجز تلجأ الحكومة إلى مزيد من الاستدانة الداخلية والخارجية ثم رفع الضرائب مما يعمق أزمات الاقتصاد التبعى ومشاكله الاجتماعية ...

#### • مؤشر معدل التضخم السنوي Taux d'inflation:

التضخم هو أحد مظاهر أزمة الاقتصاديات في العالم، وفي بلدنا وبحكم التبعية فهو الأفظع منذ أكثر من سنة ونصف يتراوح بين 6و %9 حسب الشهور بسبب تكلفة الطاقة والغذاء والاحتكار والريع وأزمة صندوق المقاصة ..

### • حجم استدانة الدولة l'endettement de l'état

بحكم أزمة الاقتصاد التبعي في المغرب تلجأ الحكومات المتعاقبة وبتشجيع من المراكز المالية العالمية إلى الاستدانة مثلا أخرجوا المغرب من المنطقة الرمادية اي منحوه الثقة بانه قادر على الوفاء بتسديد ديونه كما يعملون منذ حكومة بن كيران على فتح خطوط ائتمانية بقروض تصل الى 5 مليارات دولار مقابل 500 مليون دولار سنويا لهذه الخدمة، المهم الحكومة المغربية تعيد إنتاج سناريو مؤتمر الخزيرات 1906 الذي قرر استعمار المغرب عبر إحداث بنك لتسيير ديون المغرب للأوربيين ضمانا للوفاء بها يعنى فقدان السيادة .. وبلغت خدمة القروض من الناتج الداخلي الخام حسب البنك الدولى سنة 2020 نسبة %72,2 وفي 2021 68,9% وبعدها %68,3 وستصل هذه السنة %68,9 و 68,4% متوقعة سنة 2024 هذا إذا أضفنا خدمة الديون

الداخلية سنصل الى نسبة %91 من الناتج الداخلي الخام علما ان الدولة تأخذ اموالا من بعض الصناديق مقابل بيعها مؤسسات العمومية بطرق غير شفافة، مثلا اخذوا من الصندوق المغربي للتقاعد CMR الذي يدعون أنه مهدد بالإفلاس 6 مليار درهم سنة 2019 وبيعه كل المستشفيات الجامعية ثم تم كراؤها منه دون أن يؤدوا ما بذمة الحكومة من قيمة الكراء منذ ذلك الوقت ...

#### - مؤشر البطالة Taux de chômage:

تعتبر البطالة ظاهرة ملازمة للاقتصاد الرأسمالي وترتفع نسبها في فترات الأزمات.. وتصبح النسب فظيعة في الاقتصاديات التابعة بالخصوص، حيث تكثف البورجوازية الطفيلية استغلال العمال والعاملات. فقبل كوفيد 19 كانت نسب البطالة تحوم حول 9 الى %9,5 من السكان النشطين حسب المندوبية السامية للتخطيط HCP سنة 2020 حيث بلغت 12,4% أما سنة 2022 فقد ارتفعت إلى 12,9 ...

#### ب- الاقتصاد التبعي إلى أين؟

منذ أزمة الرهون العقارية 2008 وإثر جائحة كوفيد19 وحرب أكرانيا، اهتمت المراكز المالية العالمية بمواكبة المغرب في إدارة أزمات اقتصاده التبعى وهكذا أصبح أطر البنية السياسية الداخلية للمخزن يكررون على الحكومات المتعاقبة بإنجاز الإصلاحات الكبرى والهيكلية في كل مفاصل الاقتصاد المغربي من تشريعات ومؤسسات ونظام ضريبي وتموقعات جيوبوليتيكية وبتحالفات جديدة.. وهكذا استمرت في مسلسل الخوصصة والتي امتدت إلى ما تبقى من القطاعات الإستراتيجية منها تفكيك المكتب الوطنى للكهرباء والماء لفائدة الشركات الجهوية من خلال القانون 103 كما سبق أن عمل على تفكيك الأراضي الجماعية ونهب الفرشات المائية والتحكم بالسدود وتمريرها للفلاحة

التصديرية، كما تمت خوصصة وتفكيك القطاعات المنتجة في المكتب الشريف للفوسفاط وتفويت صفقات التنقيب عن النفط والغاز في المجالين البري والبحري عبر صفقات غير متوازنة [75] لفائدة الشركات المنقبة مقابل %23 فقط للدولة.. وفرضت على الدولة الشركة مع الدول والأسواق العالمية 56 شراكة كلها مختلة لصالح هذه القوى..

كما امتدت الإصلاحات التراجعية الى تقويض النظام الاجتماعي منه خوصصة تعليم المغاربة وضرب مجانيته من خلال القانون الإطار 51/17 رغم معارضة اليونسكو، أما قطاع الصحة العمومية فيتم تفكيكه عبر ما يسمى بتعميم الحماية الاجتماعية بعد فشل نظام رميد الذي لازالت مستحقاته المالية بذمة الحكومات المتعاقبة 25 مليار درهم لفائدة المستشفيات الجامعية.. كما يجرى الآن تفكيك قوانين الوظيفة العمومية لتصفية الخدمات العمومية ثم تفكيك قوانين التقاعد تقليص الأجور وتفكيكها ...

عموما الاقتصاد التبعى يرتكز على الريع الداخلي والخارجي وعلى الاحتكار والمضاربات والفساد والاستبداد..

محصلة الاقتصاد التبعي الاجتماعية تتمثل في توسع دائرة الفقر بعد كوفيد طلب 24 مليون مغربي ومغربية مساعدة الدولة التي أنشأت صندوقا للإعانة تضامن فيه كل المغاربة ب 40 مليار درهم، في حين خصصت الدولة 120 مليار درهم من المال العام لفائدة الباطرونا والشركات الصغرى والمتوسطة

بعد 60 سنة من التبعية المغرب اليوم:

O فقد سيادته على قراره الاقتصادي والمالي.

0 فقد سيادته على أمنه الطاقي.

O فقد سيادته على غذائه.

# تتمة: تعميم حماية هشة بمقابل اجتماعي باهض

>>> أما في مجال الحماية من مخاطر الشيخوخة، فقد أقر المرتكز الثالث للحماية الاجتماعية توسيع قاعدة الانخراط في أنظمة التقاعد ، من خلال دمج حوالي خمسة ملايين شخص من الساكنة النشيطة التي لا تتوفر، حاليا، على أي تغطية متعلقة بالتقاعد ؛يطرح التساؤل حول مبالغ الاشتراك ومبالغ المعاشات الخاصة بهذه الفئات الجديدة، في وقت تعانى فيه فئات واسعة من السكان النشيطين الفعليين المنخرطين الحاليين في أنظمة التقاعد من الارتفاعات المتتالية لمساهماتهم ، ويتنظرون بتوجس كبير ما يسمى بإصلاح التقاعد الذي كان سيتم اعتماده هذه السنة استكمالا للإصلاح المقياسي الذي دخل حيز التطبيق بداية 2017 ، والذي أضر بالقدرة الشرائية لفئات واسعة من المنخرطين، ونتج عنه تقليص تدريجي لمعاشات المتقاعدين منذ السنة السالفة الذكر. في ظل هكذا وضعية ستكون الإضافة هي تسجيل متقاعدين جدد في سجل أنظمة التقاعد لرفع مؤشرات حسابية، في الوقت الذي لن يستفيد هؤلاء سوى من معاش يقل بكثير عن أجورهم خلال فترة النشاط. كما أن ما يسمى بإصلاح التقاعد المرتقب وحسب تصور المخزن فسوف يتضمن زيادة جديدة في مساهمات المنخرطين واعتماد معايير جديدة في تحديد المعاشات مما يؤدي من جديد إلى تقليص أجور المنخرطين من جهة

وحول المرتكز الرابع أى تعميم التعويض عن فقدان الشغل

ومعاشات متقاعدي السنوات المقبلة.

التي سيحددها قانون تنظيمي، ترى كم سيكون عدد المستفيدين ١١١٤، لا شك أنه لن يتعدى العدد الذي استفاد في النظام السابق،وهو74 ألفا خلال أربع سنوات الممتدة من

لفائدة الأشخاص الذين يتوفرون على دخل قار، يكمن

الشيطان في التفاصيل، وحتى قبل أن تظهر التفاصيل

2016 إلى 2020 لسيادة التشغيل الهش ، ولن يحافظ على نفس القدرة الشرائية للمعنيين لأنه أقل قيمة من الأجر.

#### ي التمويل:

حدد القانون آليتين للتمويل هما، الاشتراك بالنسبة للأشخاص القادرين، والتضامن لفائدة الأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك. ويتم تمويل هذا التضامن بالأداء المسبق للاشتراكات من طرف الدولة لفائدة الأشخاص المعنيين ، وتعتمد الدولة في هذا الأداء على المخصصات المالية من ميزانية الدولة والعائدات الضريبية المخصصة لتمويل الحماية الاجتماعية والموارد المتأتية من إصلاح نظام المقاصة، والهبات والوصايا، وجميع الموارد الأخرى التي يمكن أن ترصد بموجب نصوص تشريعية أو تنظيمية خاصة.

إن الملاحظة الأساسية بخصوص مصادر التمويل هو أن الدولة ستعتمد على تفقير فئات، أو على الأقل تقليص قدرتها الشرائية ؛ ذلك أن التوسيع المرتقب سيمول بالزيادة في اشتراكات الأشخاص القادرين، وعبر إضافة ضرائب جديدة كما حدث بإقرار ضريبة المساهمة الاجتماعية والتي

يمكن أن تلجأ الدولة إلى فرضها على فئات أخرى بتقليص مقدار الدخل المفروض عليه هذه الضريبة ، كما ستضرر فئات عديدة من إلغاء صندوق المقاصة، ومنها الفئات المشمولة بالدعم المخصص في الحماية الاجتماعية ، إذ سيؤدي هذا الإلغاء إلى ارتفاع مفاجئ وصاروخي للمواد الأساسية والخدمات. والنتيجة أن فئات ستجد نفسها في وضعية حماية اجتماعية في مستوى أقل من السابق، ولن تراوح الفئات الجديدة المشمولة بالحماية والدعم مكانها في وضعية الفقر والحاجة، وقد تتضاف إليها فئات أخرى لم تدرج في السجل الاجتماعي للدعم، وستكتوي كلها بنار الغلاء الذي سيتولد عن إلغاء صندوق المقاصة.

#### - خــلاصــة:

إن الحماية الاجتماعية وفق هذا المنظور، وهكذا آليات تمویل، لن تعدو أن تكون عملیة یراد منها الزیاد في عدد المسجلين في نظام ما للحماية الاجتماعية . ومادامت هذه الأنظمة عاجزة حتى في الوضع الحالي عن توفير حماية حقيقية وشاملة، فلن يكون لها أثر واقعي على مستوى عيشهم، لتظل مستويات التنمية البشرية بالمغرب في ذيل الترتيب العالى؛ هذه الحماية تناقض شعار الدولة الاجتماعية مادامت أنها تقوم على إفقار فئات وتقليص مستوى حمايتها لضمان "حماية اجتماعية " هشة لفئات أخرى. عقد شفهي!! فيما يتوفر 13.2% على عقدة

محددة المدة ولا تتجاوز نسبة من لهم عقدة

يلاحظ إذن أن معدلات البطالة وسط

الشباب في ارتفاع مضطرد وبالخصوص في

المجال الحضري وفي صفوف حاملي الشهادات

مع التأكيد أن السمة الأساسية لعمل الشباب

هى الهشاشة حيث قلة الشغل المهيكل وضعف

التأطير القانونى وسيادة الشغل الناقص وغير

المؤدى عنه مما يكشف عن صورة قاتمة لوضعية



# الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشباب المغربي

عصام الجحري

سنتناول في هذا المقال وضعية الشباب المغربي من الجانب الديمغرافي ومن حيث ولوجه للتعليم والشغل وسنتحدث كذلك عن البرامج الموجهة للشباب مما سيمكننا من تقديم صورة واضحة عن الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للشباب

للتخطيط بمناسبة اليوم العالمي للشباب، الذي يصادف 12 غشت من كل سنة، بأن عدد الشباب بين 15 و 34 سنة وصل سنة 2023 ل 11.8 مليون (11.5 مليون سنة 2014). تتوقع المندوبية أن عدد الشباب سيتزايد بمعدل +0.3%

2014 الى 12.7% سنة 2033.

(60% سنة 2014)

نحن إذن بصدد شباب يقل حجمهم النسبي رغم تزايد عددهم ويتركزون أكثر فأكثر في المجال الحضري.

#### 2. التعليم.

.3 الشغل.

عرفت نسبة الشباب بدون مستوى .%42.7

نتحدث إذن عن شباب عرف مستواه الدراسي ارتفاعا كميا في العقدين الأخيرين (بغض النظر عن جودة التعلمات ونتائج الاختبارات

### 1. تزايد عدد الشباب وانخفاض حجمهم ا لنسبي .

أفادت المذكرة الصادرة عن المندوبية السامية كل سنة بين 2023 و 2030.

> أما بخصوص نسبة الشباب فقد انتقلت من 34.2% سنة 2014 إلى %31.9 هذه السنة وستواصل الانخفاض نظرا لكون معدل نمو الساكنة الكلية (+0.9%) يتجاوز معدل تزايد عدد الشباب (%0.3%)، هذا في حين تزايد نسبة الشريحة العمرية لما فوق 60 سنة لتنتقل من %9.5 سنة

> يتركز الشباب أكثر فأكثر في المجال الحضري بنسبة 66%

بحسب المذكرة السالفة الذكر، دراسى تقلصا هاما حيث انتقلت من 35.7% سنة 2000 إلى %8.9 هذه السنة. تقدر هذه النسبة ب %12.1 في صفوف الإناث. وتبلغ نسبة الشباب الحاصلين على مستوى ثانوي

الدولية في القراءة، العلوم، الرياضيات...)

تقدر نسبة نشاط الشباب ب 41.2% اما نسبة البطالة فتصل إلى 22.9% في صفوف الشباب بين 15 و 34 سنة, ترتفع هذه النسبة إلى %29.9 في المجال الحضري وإلى 32.7% في صفوف النساء.

أما فيما يخص حاملي الشهادات فالأرقام أشد هولا، ففي صفوف حاملي الشهادات العليا تصل نسبة البطالة الى 40.3% وتصل ل 20.7% في صفوف أصحاب الشهادات المتوسطة و 7.9% بالنسبة للشباب دون أية شهادة.

أما بالنظر لحودة مناصب الشغل فواحد

في ظل العجز البنيوي للاقتصاد المغربي

عن توفير فرص الشغل الكريم للشباب بفعل طابعه الريعي والتبعي، تقوم الدولة بإطلاق برامج مسكنة موجهة للشباب كبرنامج أوراش وفرصة وقبلهم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. هذه البرامج لا تنجح في أحسن الأحوال الا في توفير نشاط غير مهيكل وهش ومدخول مؤقت لا يصل الا لفئة قليلة جدا بفعل الفساد

و المحسوبية .

### الشغل ببلادنا. 4. شباب ضائع.

عمل غير محددة المدة 6.5%.

أكد تقرير صادر بشراكة بين UNICEF والمرصد الوطنى للتنمية البشرية أن 1.7 مليون شاب وشابة من الفئة العمرية بين 15 و24 سنة لا هم يدرسون ولا هم يشتغلون ولا يتابعون أي تدريب أو تكوين. تمثل هذه الفئة 28.5 من الشباب بين 15 و24 سنة الذيني يبلغ عددهم حوالي 6 ملايين.

هذه الفئة هي إذن في حالة فراغ وضياع ومتروكة لمصير بئيس.

#### 5. نجاعة البرامج الموجهة للشباب.

في ظل العجز البنيوي للاقتصاد المغربي عن توفير فرص الشغل الكريم للشباب بفعل طابعه الريعي والتبعي، تقوم الدولة بإطلاق برامج مسكنة موجهة للشباب كبرنامج أوراش وفرصة وقبلهم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. هذه البرامج لا تنجح في أحسن الأحوال الا في توفير نشاط غير مهيكل وهش ومدخول مؤقت لا يصل الا لفئة قليلة جدا بفعل الفساد والمحسوبية.

إن هذه البرامج لا تعدو أن تكون مجرد مسكنات أثر اقتصادى لها ولا تؤثر في حالة الهشاشة الاقتصادية

والاجتماعية التي يعيش في ظلها الشباب، فهذا تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي يصف هذه البرامج بكونها "غير ذات أثر يذكر على أرض الواقع" ويضيف أن "تنزيل برامج متجاوزة وغير ملائمة بشكل كاف لم يمكن من الاستجابة لمختلف حاجيات وتطلعات هذه الفئة، في غياب رؤية سياسية شاملة تستهدف

يوفر التغطية الصحية للأجير حسب المذكرة). ناهیك عن أن أكثر من 4 من كل 10 شباب مشتغلين يمارسون شغلا غير مؤدى عنه، كما أن 14% من الشباب المشتغلين هم موسميين. تشير المعطيات المتوفرة بخصوص التأطير

فقط من أربعة شباب نشطين مشتغلين يزاول

شغلا مهيكلا (الشغل المهيكل هو الشغل الذي

القانوني لعمل الشباب الى سيادة الهشاشة في الشغل حيث أن 73.2% من المشتغلين لا يتوفرون على عقد عمل إضافة إلى 7.1% لهم ثقافة التغسر



### مرثية أوطان

عبداللطيف صردي

ج.ذ

ليس الوطن نشيدا يغنى في المدارس والميادين.

بل هو سقف بيت تشعر بالطمأنينة في الحر والقر وهبوب العواصف الهوجاء، هو دفء يد تلك الممرضة كالملاك حين يتهددك الموت ويحيطك البياض. هو ابتسامة مدرس وانت في الصفوف الاولى كالعصفور المتوجس خيفة. ان لا تعير حيطة من عي ذلك القاضي المتربصة في جلسات ردهات محاكم التفتيش التي تروم الايقاع بك في ليل الزنازن السرمدية .هي ان تاخذ نايك وتغنى بالصوت العالى ان تحمل قثارتك او صنارتك وتمشى صوب اليم دون ضفاف محروسة او فوتت لسماسرة وان لا تمضى العمر كله لتنتظر تلك الهنيهة لتقول .هرمنا من اجل هذه اللحظة وتسلم الروح لباريها .وان لايقض مضجعك وخلوتك فتاوى ابن تيمية

و الباز وعلماء الفتن ممن يملكون الذهب والفضة من حلف الناتو ولاينفقونها في سبيل الله واوطانهم. وقد ضاقت الأوطان وذاق الشاعر مضفر النواب حنظلا من زناة الليل وبكى بكاء محرقا عراقه، وظل محمود درویش یخلد وطنه فلسطین حقيبته وهو عبر لمطارات اوطان اخرى .ولاشك ان مسرحية كأسك ياوطن لدريد لحام أحيت فينا ألم الوطن وأوجاعه، ونكرانه لذويه، وقد لمست الوطن عن قرب في دموع الرفيق السرفاتي لما نفي لفرنسا وجرد من وطنيته وظل ينشد الموت في وطنه المغرب.وقد هام الماغوط بوطنه السورى .وخطت يمينه اصداره الباكي الضاحك والموجع الساخر. (ساخون وطني). وغني المغني التونسي الهادي كلة اغنيته الشهيرة بابور زمر حامل شباب على الوطن غالي.

# مرثية جواد

قد فارقت اليوم جوادا وأي جواد سرني فيه ثمن وبعته بلا أثمان له ذكريات جالت بخلدي أيام الدورات فوددت لو كان لي ابنا أدرجته في كناش لكنه كان شيئا لا يقو على الصمود يخطر في ذهني له بعض الخصال سافرت به مروجا وهضابا وجبالا فأينما تكون لك من تحية وسلام حصان روحك ماء وجسدك حديد جدت بالصبر عني يوم كنت ندا وطويت بي مسافات ما عييت بها ولقد كتبك فيك حرفا غائرا

وإن رأيت ثمنك بخسا فعذرا

يسارع الريح إذا عصفت رغم البعاد فكأني بعدها قطفته من تراب فؤادي وطنين كان جرحي فكأنه الآن ضمادي أو كان ملكا ثقيلا أتركه سلفا لأولادي ركبته يوم كان غظا وبعته بلا مزاد إذ حمل ثقلا وصار به طيا دون عناد فكان سريعا ما أخرني عن ميعاد فقد كنت وفيا لصحبتي وجهادي وفعالك كانت فعال الرجال الامجاد لاقرانك في أزقة عرجاء ببلادي ولما ظهر المال كأنك لم تكن جوادي غاص في قلبي ومن حبك مدادي

فقد دخلت سوقا غامضا بلا استعداد

#### \_\_\_\_\_\_ في مفهوم((الأزمة المتعددة))

أبو حنظلة

لعله من قبيل الحدس الذي قد لا يتأتى في العمر مرتين،مفهوم الأزمة المتعددة "،الذي يؤكد-بلا أدنى مواربة-أن الخلاص مما تعيشه المجتمعات الرأسمالية،حاضنة الليبرالية المتوحشة،مرتهن بتبني النظام الاشتراكي،نحو ما اعترف به الاقتصاديّ،الماركسيّ،الإنجليزي Michel Roberts. وسبق لكاتب هذه السطور أن أشار في مقال معين، إلى أن الماركسية اللينينية تتمتع بكفاية منهجية تقدرها على تحليل الواقع الملموس،تحليلا ملموسا كذلك،و هذه لعمرك خصيصة ثرّة،من خصائصه الرئيسة،بعيدا عن أية ميكانيكية مقيتة ولله در القائل إن الدوغمائيّ ليغدو ..le dogmatique devient dramatique درامیا هكذا يمكن أن أقول إن الأزمة ليست هيكلية(بنيوية) فحسب،و إنما هي متعددة التمظهرات أيضا وإذا كنت لن أتتبع المنحنيات التي عرفها المفهوم المذكور في عنوان هذه المساهمة،متأرجحا بين هذا التصور أو ذاك،فإنني سألامس -قدرما أستطيع- تصورMichael Roberts.

يقول: ((تعبر هذه الكلمة، في الوقت الراهن، عن وجود أزمات مختلفة،متداخلة،أزمات اقتصادية التضخم،تراجع النمو ... ، أزمات إيكولوجية "المناخ البيئيّ، المناخ الوبائيّ.."،أزمات جيوسياسية"الحروب،الانقسامات الدولية .. "، إنه مصطلح مجد ، بهذا المعنى ، ولكنه ، كذلك ، مفهوم يخفي أساس مختلف هذه الأزمات:إخفاقات الرأسمالية.. ولا جرم أن كيل أزمات المتثاقفين (مدعي الثقافة) طفح ،هو الآخر،يقول عليّ حرب: أمسى المثقفون آخر م أن يفكر فيما يحدث ويتشكل،وأقل ينتج في مجال الأفكار التي يتداولونها . وأضعف من يؤثر في مجريات الأحداث والأفكار،إنهم باتوا الأقل فاعلية.."(أوهام النخبة أو نقد المثقف المركز الثقافي العربيّ. الدار البيضاء، المغرب. ط: 04؛ 100 السنة: 2008 ص: 96 بتصرف.).. وعلى الرغم من حساسية مفهوم أ/ز/م/ة المفرطة،فإنه ربما أكسبه مفكر معين،من عيار عبد الكبير الخطيبيّ،معنى لطيفا،و هو يعرف النقد،إذ ردد(( أنّ تنقد، معناه أنّ تؤزم)) critiquer ,c'est mettre en crise..وعند عليّ حرب أن المتثاقف يعيش وهّما خماسيا:النخبة/الحرية/ الهُوية/المطابقة/ الحداثة.

قلت ما قلت، وكتبت ما كتبت،بلا قصدية تضخيمية تورّم الخطاب،أو تتعالى على الواقع..هذا الواقع الذي لا يرتفع إلا أنه بوسعنا تغييره بعد فهمه فهما شافيا،كافيا، وتفسيره تفسيرا "جامعا"،"مانعا"،كما يقول المناطقة وإذا كانت الأزمة بالمواصفات المذكورة،والمعايير المشهورة،فإن الخروج من نفقها مشروط بثورة جذرية،شمولية لا تفوتها شاردة،و/أو واردة ومن التساؤلات التي تحتفظ لنفسها بالحجية ماذا سنجني من خطاب التيئيس غير تمديد الاستبداد،أصل كل فساد..؟ والد. فدون الشاكين،المشككين،التاريخ ،أكبر معلم.. حتى يعالجوا ما أصاب عيونهم من حول،و ما سكن آذانهم من وقر، في الحر والقر..

تلكم كانت محاولة متواضعة،موغلة في الإيجاز،أثارها استجواب تقاسمنيه أحد الرفاق بخصوص الاقتصاديّ الإنجليزيّ المشار إليه .

ضيف هذا العدد من جريدة النهج الديمقراطي والذي خصص ملفه للأوضاع العامة ببلادنا بمناسبة ما يسمى الدخول الاجتماعي والسياسي، هو الرفيق جمال براجع الأمين العام لحزب النهج الديمقراطي العمالي نحاوره حول الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية ومهام الحزب والقوى الحليفة....



الجديد مع استقبل الدخول السياسي والاجتماعي الجديد مع استمرار اعتقال السياسيين الصحافيين والمدنيين واستمرار عرقلة حرية التعبير والاحتجاج السلمي والحق في التنظيم. كيف تتصورون آفاق هذه الوضعية المتسمة بالتغول المخزني؟

يتسم الوضع السياسي العام في بلادنا باستمرار الازمة العامة لنظام الرأسمالية التبعية السائد على كافة المستويات، في ارتباط بالأزمة العامة المتواصلة للرأسمالية على الصعيد العالمي. وكعادته لا يملك النظام من حلول سوى المزيد من الارتهان للمؤسسات المالية الامبريالية والالتزام بتطبيق وصفاتها التقشفية والمدمرة، وإغراق البلاد في المديونية ومواجهة المطالب والاحتجاجات والقوى المناضلة والاصوات الحرة بالقمع والاعتقالات والمحاكمات الصورية، كما يحدث الآن بالنسبة للدكاترة المعطلين المعتصمين والمضربين عن الطعام في الرباط والتي تتعرض وقفاتهم لقمع أهوج عوض فتح الحوار معهم وتلبية مطلبهم المشروع في التوظيف. وكما حدث للمواطن سعيد بوكيوض الذي تم الحكم عليه بخمس سنوات سجنا على خلفية انتقاده لسياسة التطبيع مع الكيان الصهيوني. واستمرار حصار القوى المناضلة ومنها حزينا المحروم من الاعلام والفضاءات العمومية ووصولات الإيداع لأغلب فروعه، مما يفند شعارات النظام بشأن الديمقراطية

وأكيد أنه مع تفاقم الأزمة سيزداد القمع المخزني حدة وتوسعا. وكل المؤشرات تؤكد ذلك. فميزانية 2023 قد خصصت اعتمادات ضخمة لوزارة الداخلية لزيادة العنصر البشري للأجهزة الأمنية وتضخيم وتطوير وسائل ولوجستيك القمع. كما انه تمت مؤخرا زيادات كبيرة في أجور عناصر الأمن والقوات المساعدة والشيوخ والمقدمين..في سياق تقوية دعائم الدولة المخزنة البوليسية. في الوقت الذي تقصى فيه فئات واسعة من الموظفين من هذه الزيادات كنساء ورجال التعليم مثلا، وتخصص فيه اعتمادات هزيلة لقطاعات استراتيجية بالنسبة للشعب وتقدم البلاد كالصحة والتعليم.

مما سبق يظهر أن الدخول الاجتماعي والسياسي المقبل سيتسم بالمزيد من التوتر والاحتقان، خاصة وأن الكثير من الفئات الاجتماعية قد أعلنت في بياناتها وبلاغاتها عن انخراطها في الاحتجاج لتنضم للدينامية النضالية العمالية والشعبية الراهنة كنضالات عمال/ات "سيكوميك" وعمال "كوباك جودة" وعمال شركة" أب م" وعمال النظافة ببركان والعمال/ات الزراعيين والدكاترة المعطلين والاحتجاجات الشعبية من أجل الأرض والماء... في المقابل سيصعد النظام المخزني سياسته القمعية لأنه لابديل له كما قلت سابقا. يبقى السؤال هو البديل لمواجهة هذا الواقع المتناقض. ونحن نعتبر أنه لابديل عن المقاومة الشعبية والعمالية الواعية والمناضلة لتعبئة وقيادة عن وحدة جميع القوى الديمقراطية و المناضلة لتعبئة وقيادة الجماهير الشعبية.

2 – تبدو الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية رهينة للتضخم في وقت تتسم فيه السياسات العمومية بالجمود والعجز عن توقيف هذا المد التضخمي الذي تجاوز مصدره المستورد ليصبح انتاجا محليا ساهمت فيه القطاعات العمومية من "المغرب الأخضر". ما منظوركم للسياسات والتدابير المخزنية التي اعتمدت لمواجهة هذه الوضعية؟ وما

#### مدى استمرار وضعية التضخم خلال هذا الموسم؟

يواصل التضخم صعوده، وخاصة خلال هذا الفصل، أي الصيف، من جراء ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية كالخضر والفواكه والاسماك واللحوم، وبالإضافة إلى المحروقات. فحسب المندوبية السامية للتخطيط فإن نسبة التضخم في شهر يوليوز قد ازدادت ب 3./. عن شهر يونيو. وإذا كانت العوامل الخارجية المرتبطة بارتفاع وتقلبات الأسعار في الأسواق الخارجية واضطراب سلاسل التوريد الدولية بسبب تداعيات جائحة "كوفيد" والحرب في أكرانيا، بالإضافة إلى الجفاف، تفسر هذه الوضعية جزئيا فأن العوامل الداخلية المرتبطة بالطبيعة التبعية و الريعية والطفيلية والهشة للاقتصاد المغربى هى العوامل الأساسية المفسرة لهذا التضخم واستمراره. وفي هذا السياق نشير إلى عاملين أساسيين: من جهة هناك توجيه السياسة الفلاحية، منذ الاستقلال الشكلي وحتى الآن وضمنها المخطط الأخضر" وبعده " المغرب الأخضر"، نحو الإنتاج الموجه للتصدير المستنزف للماء والتربة. ومن جهة أخرى تحكم مافيا رأسمالية ريعية احتكارية في الاقتصاد وتوجيهه نحو القطاعات السريعة الربح وغير المنتجة لفرص الشغل والقيم المضافة. هذه المافيا تستغل الأزمة لمراكمة الثروات الخيالية عبر الاحتكار و المضاربات في الأسعار بالإضافة طبعا للتهرب الضريبى واحتكار الدعم العمومي ونهب المال العام واستغلال إمكانيات الدولة. وهذا ما يفسر لماذا كل هذه الثروات الطائلة التي راكمتها في ظرف قياسى في الوقت الذي انهارت فيه أوضاع معظم الفئات الشعبية والوسطى.

وقد فشلت لحد الآن جميع التدابير التي اتخذتها الحكومة لتوقيف التضخم أو الحد منه كالرفع من نسبة الفائدة البنكية الى 3./. وإلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية على بعض الـواردات الفلاحية ودعم ما يسمى ب" النسيج الإنتاجي الوطني"، والذي هو في الحقيقة دعم سخى للرأسماليين المسؤولين عن الأزمة. وهذا الفشل ليس فشل تدبيري تقنى بل هو فشل سياسى مرتبط بالعجز البنيوي للرأسمالية التبعية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبالتالي فالتضخم سيستمر، وستستمر معه الأزمة في التفاقم وخاصة مع استمرار تباطؤ النمو الاقتصادي وتفاقم أزمة الجفاف. وسينعكس ذلك بشكل كارثى على الأوضاع المعيشية للطبقة العاملة والجماهير الشعبية التي ستزداد مأسوية. ولن تنجح المسكنات المخزنية في التخفيف من هول ما يقع من مثل الحماية الاجتماعية. بل إن التضخم سيتصاعد أكثر مع إلغاء صندوق المقاصة وتحرير أسعار غاز البوطان والسكر والدقيق المدعم، ومعه سيتعمق الفقر وكل مظاهر البؤس الاجتماعي.

صمن البرامج التي طبل لها المخزن خلال نهاية السنة الماضية وبداية السنة الحالية ما يسمى بالحماية الاجتماعية، ومن بين تدابيرها تحويل منخرطي ال"رميد" إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. هل كانت إشكالية عجز الرميد إشكالية تنظيمية؟ وهل يسمح واقع الصحة العمومية من جهة والوضع المادي للفئات الجديدة المنخرطة في الضمان الاجتماعي بتفعيل تغطية صحية حقيقية؟

في إطار التغطية على سياسته التدميرية لقطاع الصحة العمومية في إطار تنفيذ السياسة النيوليبرالية المتوحشة المرتكزة على تخلي الدولة على الخدمات الاجتماعية وتفويتها للقطاع الخاص الذي حول صحة المواطنين/ات لسلعة يحقق عبرها الأرباح ويراكم الثروات، قام النظام بوضع برنامج "

الرميد" وتعميمه على الفئات المعوزة والتطبيل له كورش لضمان الخدمات الصحية لهذه الفئات. لكن هذا المشروع ن وكغيره من المشاريع المخزنية، عرف فشلا ذريعا. بل عمق حرمان تلك الفئات المعوزة من حقها من ولوج الخدمات الصحية العمومية بسبب الأوضاع المتأزمة للمستشفيات العمومية وقلتها وقلة الأطر الطبية والصحية والامكانيات المادية والتجهيزية لهذه المؤسسات بالإضافة على الفساد المستشري فيها والذي حول الخدمات الصحية إلى سلعة مؤدى عنها.

وبدون تقييم لهذا المشروع ولأسباب فشله ومحاسبة المسؤولين عن هذا الفشل، قامت الحكومة المخزنية بالتخلي عنه وتعويضه بنظام ما يسمى" الحماية الاجتماعية" وذلك بنقل المنخرطين في "رميد"، والمقدر عددهم بحوالي 11 مليون، إلى نظام التأمين الإجباري عن المرض أ مو" ابتداء من فاتح دجنبر 2022. فكما نعلم تم وضع هذا النظام لضمان التغطية الصحية للأجراء المنخرطين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وتم توسيعه ليضم المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا. والآن تم توسيعه على المسجلين في "رميد". ويعهد بتسييره وتدبيره للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

وإذا علمنا أن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يعاني من أزمة مالية كبيرة من جراء الاختلاسات الخيالية التي تعرض لها والمقدرة بأكثر من 114 مليار درهم، وتهرب الباطرونا من تأدية مستحقات العمال للصندوق وعدم أداء الدولة بدورها لمستحقاتها للصندوق، فإن إلحاق هؤلاء، وبعددهم الضخم، بنظام التغطية الصحية الاجبارية سيعمق الأزمة أكثر بدل حلها. فالدولة ستتحلل من أي مسؤولية في تأمين الخدمات الصحية العمومية المجانية، إذ سيصبح من المفروض على هؤلاء المساهمة المالية في الصندوق و أداء مصاريف العلاج وانتظار التعويض. والخدمات الصحية لنظام" أمو" ستتدهور بحكم العدد الضخم للمستفيدين وغلاء الخدمات الصحية والأدوية و قلة الإمكانيات المالية بسبب قلة أو ضعف قيمة الاشتراكات. وفي المقابل سيستفيد القطاع الخاص وسيعزز قبضته على القطاع الصحي لأنه سيزداد عدد زبنائه. ونظرا لقلة إمكانيات الأغلبية الساحقة من الشعب المغربي فإن ولوجهم للخدمات الصحية سيبقى متعذرا، إن لم نقل مستحيلا وخاصة في ظل غلاء خدمات القطاع الخاص والأدوية والعمليات الجراحية وتأزم المستشفيات العمومية وتردي خدماتها...وهذا ما يجعلنا نحكم على هذا المشروع بالفشل منذ بدايته. فهو مشروع طبقي يندرج ضمن سياسة النظام للتخلص من الخدمات العمومية بصفة عامة وتسليعها لفائدة الرأسمال الذي لن تهمه سوى الأرباح ومراكمة الثراوات ولو على حساب صحة وحياة المواطنين/ات، التي من الأكيد، ستزداد تدهورا وتأزما.

إن هذا الوضع يفرض علينا كنهج ديمقراطي عمالي، وكقوى ديمقراطية ومناضلة بصفة عامة، وخاصة في إطار الجبهة الاجتماعية المغربية، أن نكثف جهودنا ونضالنا المشترك لمواجهة هذا الهجوم الرأسمالي المخزني على مكتسبات وحقوق الشعب المغربي وذلك بتعبئة جميع الفئات العمالية والشعبية لتدافع عن مصالحها ودعم نضالاتها والعمل على توحيدها. وهذا يفترض وضع خطط مشتركة للنضال على جميع الواجهات. والدخول السياسي والاجتماعي المقبل سيكون مناسبة لاختبار مدى استعدادنا لتحمل مسؤوليتنا التاريخية إزاء الشعب المغربي. فإما أن نكون في الموعد مع التاريخ، أو سنخلف الموعد معه مرة أخدى.



انفض لقاء وزير التربية الوطنية والتعليم الأولى

والرياضة مع النقابات التعليمية الأربع المنعقد يوم الأربعاء

23 غشت 2023, دون أن تخبر الوزارة الرأى العام التعليمي

بمجريات الاجتماع وخلاصاته ومآلات المطالب المرفوعة له،

في المقابل أصدرت النقابات الأربع بلاغا تميز بلغة عامة

تفتقد للوضوح والتدقيق، وينأى بنفسه عن توضيح ما تم

الاتفاق عليه وما لازال محط خلاف! ؟؟؟ ،بل حاول الدفاع

عن الاجتماع واعتبره ايجابيا تم خلاله انتزاع نقط مطلبية

جديدة وسيتم الحسم في أخرى (المرسوم المؤطر للنظام

الأساسي المقبل ومرسوم التعويضات وبعض القرارات...)

في تاريخ 20شتبر 2023. من خلال الحوار الإجتماعي

بقطاع التعليم الذي عمر مايناهز عقد من الزمن تعاقب

خلالها 5 وزاراء، استطاعت الدولة أن تفرمل نضالات

الشغيلة التعليمية وتجهض كل مبادرات ورهانات التنسيق

والوحدة النضاليين عبر اطلاقها لقاءات ماراطونية تنتفى

فيها كل مقومات التفاوض الجدي بين طرفي معادلة الصراع

المفروض داخل القطاع ( وزارة ونقابات )، وترتكز على

مفهوم الشراكة من موقع الاستقواء في معالجة المشاكل

وايجاد الحلول لكل القضايا المطروحة على الوزارة. وداخل

هذا النفق المظلم، برزت العديد من التناقضات في نقاش

الملفات الفئوية، انطلقت بموجبها العديد من الاحتجاجات

المتمركزة حول ذاتها ومطالبها بشكل متفرق وبنزوعات

غير وحدوية تلغي المطالب المشتركة، وتقفز على قوانين

الصراع العام (موازين القوى) معتقدة بأنها قادرة على

تحقيق مطالبها، والتي دعمتها النقابات المناضلة، مما

أغضب الوزير أمزازي، الذي بادر إلى توقيف اللقاءات

مع النقابات الأكثر تمثيلية، والسعي الحثيث إلى معاقبة

النقابات الداعمة للمعارك النضالية وفي مقدمتها الجامعة

الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي، ودعم كل التعبيرات

المهادنة وتكليفها بإخماد كل الاحتجاجات التعليمية بتقديم

وعود لم تر النور إلى يومنا هذا، سعيا لعدم الاستجابة

للمطالب الجوهرية ذات القاعدة العريضة، والأثر العميق

على المسار المهني للموظفين والأوضاع الاجتماعية (ملف

الاساتذة المفروض عليهم التعاقد....)، مقابل تقديم حلول

غير منصفة لبعض الملفات المطلبية (ضحايا النظامين

2003–1985.....) بشكل جزئي مما خلق ضحايا جدد،

واستمرت نفس المقاربة الوزارية مع الملف المطلبي للشغيلة

حتى في عهد الوزير بنموسى، حيث عمر الحوار لمايناهز

سنتين ،لم يسفر حقيقة إلا على نشر أوهام في صفوف

الشغيلة ،مما أضعف ارتباطها بالعمل النقابي ومشاركتها

في معاركه ضد الوزارة وسياساتها ،بل عزز منسوب النضال

الفئوي المعادي للانتظام النقابي والمعادي لكل فعل نضالي

وحدوي على قاعدة ملف مطلبي مشترك ،واستطاعت الدولة

والمؤسسات الدائنة تحقيق جزء كبير من أهدافها المتمثلة

في إضعاف الحركة النقابية وتنزيل مخططاتها التدميرية

للقطاع تحت يافطة الإصلاحات التعليمية ،آخرها مايسمى

بخارطة الطريق 2026-2022, والتي تشكل امتدادا

في المهام والاهداف للبرامج التذميريةالسابقة ( الميثاق

### رأي بصدد لقاء 23 غشت بين النقابات الأربعة ووزير التربية الوطنية

مناضل نقابي

الوطنى للتربية والتكوين ،البرنامج الاستعجالي،الرؤية الاستراتيجية ). وشكل إخراج نظام أساسي جديد يتلاءم مع روح النظام التربوي الحامل للاصلاحات الجديدة ،إحدى المهام الأساسية لحكومة أخنوش ووزيرها بنموسى، وهو ماسيكون له دورا بارزا في تكريس التعاقد والهشاشة، وترسيم تراجعات جديدة في العديد من الأنشطة المهنية والتربوية بالمؤسسة التعليمية وخارجها لصالح الرؤية التقنوية التي يتم الدعاية السياسية والإعلامية لها لتوفير شروط تنفيذها تحقيقا لمبتغيات البنك الدولى وسياساته اللاشعبية واللاوطنية واللاديمقراطية .

ستنتهي مرحلة هندسة النظام الاساسى الجديد، بمعية التوابل المتمثلة في معالجة غير منصفة وعادلة لمجمل الملفات الفئوية المطروحة في الساحة التعليمية، ويبدأ الاستثمار السياسوي من طرف الحكومة وحلفائها بدعوى أن الأمر إنجازا كبيرا ١١١ ، لكن من خلال ردود الفعل المتداولة في الساحة الاجتماعية حالا ،هـو كون عموم الموظفين والموظفات بالقطاع والعديد من الفاعلين التربويين والنقابيين يعتبرون أن حصيلة هذا "الحوار القطاعي " لا تلبى انتظارتهم المتواضعة والمتراكمة لسنوات ،بل هي تعزيز لدعائم وقيم التوجه المقاولاتي داخل المدرسة العمومية، وإجهاز على كل المكتسبات والمساحات المضيئة داخل النظام الأساسى برسم 2003، وتكريس للاستغلال والإذلال لشغيلة القطاع ضدا على أهميتها في معركة التنمية والتحرر والديمقراطية، وعبرت بالموازاة العديد من التنسيقيات الفئوية عن غضبها ورفضها لعدم تجاوب الوزارة مع مطالبها بشكل واضح .

بدورنا نعتبر مآلات الحوار هو تحصيل حاصل للمنطلقات والمرتكزات والشعارات المؤطرة له وتتويجا لها، واعتبارا أن معركة التعليم معركة نقابية في تدبيرها وسياسية في عمقها، لازالت متواصلة في تناغم مع صراع الطبقات الاجتماعية بحقل التعليم ،فالمطلوب هو استنهاض الهمم وحفز معنويات كل المناضلين والمناضلات النقابيين والنقابيات الرافضين لهذا الوضع الكارثي الذي وصلت إليه المدرسة العمومية وأوضاع شغيلتها، من أجل أن يكونوا ايجابيين في النقاش العمومي التشخيصي للوضع والمبادرات النضالية بما يعزز وحدة نساء ورجال التعليم قاعديا، ويسترجع ثقتهم في العمل النقابي كمدخل أساسي لخوض الصراع المنظم والمنتظم ضد الوزارة وسياساتها التقشفية، ويرفع منسوب الإنخراط في المعارك النضالية النقابية على أرضية ملف مطلبي موحد في أفق تغيير موازين القوى لصالح الشغيلة التعليمية وأدوات نضالها النقابي والجمعوي لفرض تفاوض اجتماعي حقيقي يضع حدا لكل الهجومات على التعليم العمومي وحقوق ومكتسبات العاملين به، عبر إصلاحات مستقلة عن البنك الدولي وخياراته اللبيرالية ،ترجع الاعتبار لمهنة التدريس ماديا ومعنويا خدمة للأهداف النبيلة المنتظرة من المدرسة العمومية للمجتمع بمختلف طبقاته الاجتماعية .

أفريقيا وسؤال الاستعمار الغيرمباشر

من وحى الأحداث

التيتي الحبيب

بعد الانقلاب العسكري في النيجر وما أثاره من ردود الأفعال المتشنجة من طرف الامبريالية الفرنسية والأنظمة السائدة في المنطقة والتابعة لفرنسا، بدأت تطرح اسئلة عن التوجه العام الذي تعرفه الساحة السياسية بأفريقيا وهذا الاهتمام المتزايد من طرف القوى الامبريالية على الصعيد العالمي. فإذا كانت بلدان شمال أفريقيا عرفت هزات اجتماعية انطلقت مع الثورة التونسية التي استطاعت ان تطيح براس النظام التونسى بنعلى الذي فر إلى السعودية وتبعتها الموجة الثانية بمصر وليبيا ثم في المغرب والجزائر لتنطلق موجة ثورية اشد واقوى بالسودان فإن العديد من البلدان الأفريقية شهدت حركة سياسية من نوع مختلف تمثلت في سلسلة من الانقلابات العسكرية تولى من خلالها ضباط متوسطون أو صغار مقاليد السلطة السياسية.

والسمة المميزة لهذه الانقلابات هو طابعها الشعبوى أو ما تدعيه انحيازها للشعب ضد الأنظمة الفاسدة. إنها الموجة الثانية من الانقلابات العسكرية التي تأتى بعد موجة الانقلابات التي كانت تدبرها القوى الامبريالية المهيمنة بأفريقيا. إن هذه السلسلة الجديدة من الانقلابات تشبه الي حد بعيد تجربة انقلابات الضباط الأحرار بالعراق ومصر وسوريا واليمن والسودان وليبيا. إنها انقلابات عسكرية ضد تعفن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بهذه البلدان الأفريقية حيث بلغ النهب الامبريالي الفرنسي أخطر الدرجات وأصبحت شعوب هذه البلدان تعيش الفقر والجهل والتخلف والجوع بينما ثروات بلدانها تهرب الى اوروبا وامريكا الشمالية.

لا يفوتنا هنا في هذا العرض المركز التنويه بان افريقيا الغنية بالثروات الطبيعية فوق سطح الارض وفي باطنها وفي بحارها أصبحت ساحة صراع محموم للقوى العظمى قديمها وحديثها. تسعى هذه القوى الى إعادة اقتسام افريقيا وتوزيع مناطق النفوذ وهذا ما يفسر التواجد الروسي والصيني في مناطق الصراع هذه وهذا ما يفسر التغيرات الحاصلة في علاقات التحالف التي تبرم بين الأنظمة العسكرية الجديدة والسماح لمظاهر الترحيب الشعبي بروسيا والصين في مظاهرات مؤيدة للانقلابيين في النيجر او مالي وغيرهما.

وعلى صعيد القوى التقدمية والشيوعية بإفريقيا فإننا نطالع مواقف تندد بالجرائم الامبريالية الفرنسية والغربية بصفة عامة والمتابعة الحذرة لمجريات الصراع الدولي المتعلق بمجريات إعادة اقتسام النفوذ بين القوى الامبريالية القديمة والحديثة وهناك من القوى من يعبر صراحة بانشغاله بالخطر الذي يتهدد بلدانها لأن الاستقلال وتقرير المصير يفرض احترام إرادة هذه الشعوب وهو الأمر الذي يداس في عدة مناطق من افريقيا مثل ما يجرى في السودان وغيره من بلدان أفريقيا التي رزحت لعدة قرون تحت نير الاستغلال والاضطهاد.

إن شعوب أفريقيا تعرف مرحلة حساسة من تجاربها وهي المتعلقة بمرحلة التحرر الوطنى وإنهاء مرحلة الاستعمار الغير مباشر أو الخروج من فترة الاستقلال الشكلي. ومن المؤكد أن هذه الشعوب ستطرح السؤال السديد والذي تستطيع الإجابة عليه ولنا ثقة كبيرة في حكمتها سدادة رأيها لما تتخذه وبما يلزم من الحزم والقوة.